الكفاءة الإدارية والإنتاجية وعلاقتها بتمكين المرأة الريفية اقتصاديا في ضوء ممارسات التنمية المستدامة

نهاد علي بدوي رصاص

مدرس إدارة المنزل والمؤسسات – كلية التربية النوعية – جامعة المنوفية .

المستخلص

يهدف البحث بصفة رئيسية إلي دراسة العلاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية والإنتاجية وعلاقته بتمكينها اقتصاديا في ضوء ممارسات التنمية المستدامة والكشف عن الفروق بين أفراد عينة البحث في مستويات الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا وفقا للعمل واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي **واشتملت أدوات البحث علي** استمارة البيانات العامة – استبيان الكفاءة الإدارية للمرأة الريفية بمحاورها (التخطيط– التنفيذ– التقيم) – استبيان الكفاءة الإنتاجية للمرأة الريفية بمحاورها (الرغبة في العمل– القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) – استبيان التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية بمحاوره (الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع– تسويق المنتجات – تدوير المخلفات) بعد تقنين أدوات البحث تم تطبيق أدوات البحث علي (200) إمرأة ريفية بمحافظة المنوفية وقد تم اختيار العينة بطريقة صدفية غرضية وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتبويبها وجدولتها وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج SPSS وكان من**أهم نتائج البحث** توجد علاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادهاوالكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده **كما توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين المستوي التعليمي والكفاءة الإدارية بمحاورها** والكفاءة الإنتاجية بمحاورها والتمكين الإقتصادي بمحاوره كما وجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات وعي أفراد عينة البحث في **والكفاءة الإدارية بمحاورها** والكفاءة الإنتاجية بمحاورها والتمكين الإقتصادي بمحاوره وفقا للعمل لصالح العاملات ومن أهم التوصيات: توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة والإنتاجية وإعطاء القروض وتسهيل إجراءاتها بالنسبة للمرأة وعقد دورات تدريبية وورش عمل للمرأة الريفية عن إعداد دراسات جدوي إقتصادية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات وتدريبها على أساليب وطرق التسويق و عمل إستفتاءات وإستبيانات ميدانية عن أهم المشكلات التي تواجهها المرأة الريفية ويعيقها عن أداء دورها التنموي والعمل على إيجاد مقترحات وحلول لهذه المشكلات وعرضها علي الجهات الداعمة للمرأة.

الكلمات الإفتتاحية : الكفاءة الإدارية – الكفاءة الإنتاجية – المرأة الريفية – التمكين الاقتصادي – ممارسات التنمية المستدامة.

مقدمة ومشكلة البحث:

تؤدي المرأة الريفية دورا أساسي في دعم أسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ودر الدخل وتحسين أسلوب المعيشة الريفية والإهتمام بالصالح العام للأسرة فهن يسهمن في الزراعة والأعمال الريفية ويدعمن الإقتصاد المحلي والعالمي فالمرأة الريفية عنصر فعال في السعي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية فهي بحق العمود الفقري للإقتصاد الريفي لتعدد أدوارها ومسئولياتها والتي لن تتمكن من القيام بهذه الأدوار بوعي وكفاءة إلا من خلال إدارة ناجحة توازن بين موارد الأسرة المتاحة مع حاجاتها وغاياتها وأهدافها فهي عملية عقلية وأدائية تقوم بها الأسرة لتحقيق أقصي إشباع ممكن لأهدافها ورغباتها بأقل نفقات وبأقل جهد وفي الوقت المناسب وبأعلي كيفية في جميع مراحل العمل مع جودة المنتج النهائي من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة و تنسيق الجهود والتعاون والإتصال الفعال بين أفراد أسرتها(مني الزاكي،2002)،(نعمة رقبان،2008) ، (إيمان الوشاحي ،2013)،(أسماء التلاوي، 2016).

كما أن المرأة الريفية تنفرد بشخصية متميزة تجعلها جديرة بالبحث والدراسة فهي امرأة متعددة الأدوار والمسئوليات عظيمة التأثير واسعة الطموح علي الرغم من بساطة الحياة التي تعيشهاوصعوبتها في أحيان أخري ،وتؤكد زينب عبدالصمد (2007) ، لمياء الأمبابي (2013)، نورا الطوخي (2016) أن الكفاءة الإدارية لربة الأسرة والمتمثلة في السلوك الإداري هي التي توجه المرأة لإدارة منزلها بأسلوب مبتكر لتحقيق أهدافها ورفع مستوي معيشة أسرتها والتي تعينها علي إنجاز جميع مسئولياتها بدرجة عالية من النجاح وتحقيق الإستفادة القصوي من مواردها البشرية والمادية والإستفاده من خامات البيئة المستهلكة في إنتاج أشياء ذات قيمة نفعية وجمالية .

وهي بهذا الشكل تحقق أعلى معدلات الإنتاجية حيث يشير عبدالسلام أبوقحف (2006) أن الإستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوي معين من النتائج والمخرجات أو الأهداف يحقق الكفاءة الإنتاجية ، فليست العبرة بتجويد العمل والأداء وإنما أداء الأعمال بطريقة صحيحة فالإنتاجية تتحدد بنمط أداء الفرد فتري هند إبراهيم (2007) أنه كلما زاد الإستخدام الكفء للموارد كلما ارتفعت نسبة الناتج من الأهداف المطلوبة .

ويؤكد كل من محمد أبوكشك(2006)،نعمة رقبان وأخرون (2016) على أن الكفاءة الإنتاجية للفرد تتوقف على عنصرين هما القدرة علي العمل والمتمثله فيما يمتلكه من مهارات ومعارف وقدرات يكتسبها بالتعلم والتدريب والخبرة العملية بالإضافة الي الإستعداد الشخصي والقدرات الشخصية التي ينميها التعلم والتدريب والعنصر الثاني يتمثل في الرغبة في العمل عن طريق الحوافز التي تدفعه للقيام بالعمل .

كما تشير دراسة عبدالله الجساسي(2016) إلي أنه لا يمكن رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية إلا بتحريك الدوافع وذلك لا يكون إلا بالتحفيز المادي أو المعنوي فالمقدرة وحدها لا تكفي وتري وداد أبو جامع (2015)أن المرأة الريفية تتمتع بدرجة عالية من الوعي والمعرفة ووجود مجموعة من العوامل التي تؤثر علي نشاط المرأة الريفية منها الدعم الأسري والرغبة في الإستقلال والدعم المالي.

وبالتالي فإنها تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما تقوم بإنتاج السلع التسويقية وغير التسويقية حيث لا يظهر هذا الإنتاج في الإحصاءات القومية فالمرأة الريفية هي المنتج الرئيسي للغذاء في الدول النامية حيث أنها أساس الصناعات الريفية والبيئية والزراعية والحيوانية التي نشأت وانتشرت في الريف منذ القدم كحرفة وهواية في وقت الفراغ أوكل الوقت وهي صناعة يدوية أو نصف أليه الي جانب الزراعة كمورد رزق تكميلي للأسرة مستعينة بالمواد الأولية المتوفرة لديها لتأمين الدخل النقدي للأسرة وتحسين وترقية حياة المرأة الريفية ورفع وعيها الإقتصادي الأمر الذي يؤدي إلي بناء المقدرة البشرية ويزيد من المدخرات المالية ويساعد علي المحافظة علي الأساس الموردي والبيئي (وداد أبوجامع ،2015) .

وتمثل المرأة المصرية الريفية 49%من سكان الريف وتبلغ نسبة النساء العاملات بالزراعة في مصر 42.8% من إجمالي سكان الريف مما يرفع مساهمتها في قوة العمل ومواجهة مشكلة البطالة وما يترتب عليه من زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع حيث تبلغ نسبة بطالة المرأة17.8% في الريف المصري لعام 2015(الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،2015).

وقد أدت هذه المشاريع لإبراز دور المرأة وتمكينها اقتصاديا بشكل فعال حيث اكتسبت مهارات في قطاعات عديدة جعلتها أكثر قدرة على إتخاذ القرارات المتعلقة بها وبأسرتها وحفر الريادة بداخلها حيث تعتبر المرأة شريك أساسي للرجل في الأنشطة الإقتصادية وما يرتبط بها من

مهن وأعمال تمارسها النساء فلم تعد أعمال هامشية بل هي أعمال ذات قيمة اقتصادية لا تقل أهمية عن ما يقوم به الرجل (بشير الزغبي ،2016).

ويعتبر التمكين الإقتصادي للمرأة من الإحتياجات الاساسية لغالبية دول العالم وبخاصة الدول العربية وهو ما يعكسه الإتجاة المتنامي للتركيز على مفهوم التنمية المستدامة فقد أخذت العديد من الدول العربية مراجعة القوانين والتشريعات و إعادة صياغتها بما يضمن الأخذ بحقوق المرأة ومراعاة البعد الإجتماعى وما يفرضه من متطلبات تتعلق بواجباتها الأسرية ومسئولياتها في العمل (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2005) وفي ظل الإعتراف المتزايد بدور المرأة في الإنتاج والأمن الزراعي نجد أن مساعدة المؤسسات للمرأة الريفية ضعيفة فالمجهودات الحكومية والدولية لازالت محدودة ولا يستفاد منها إلا عدد قليل من النساء(محمود الجمل وأخرون ،2012).

وتؤكد دراسة كل من منور نجم (2013)،أمل سالم (2013) إلي انخفاض مستوي التمكين الإقتصادي وتعود الأسباب الي انخفاض متوسط الدخل الشهري لهن بالإضافة الي نقص فرص العمل ونقص الخبرة والتدريب .

ويقف العالم اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من التقدم الإنسانى نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية التى تؤثر فى حياة أفراد المجتمع، وفى ظل تلك الزيادات الهائلة المتلاحقة لعدد سكان العالم أدى ذلك إلى إستنزاف بعض مصادر الثروة الطبيعية والتي تسببت فى الإستعمال غير الرشيد للموارد فى جميع مجالات الحياة وهذا ما أطلق عليه الإقتصاد البني (موفق معروف، 2010) المبني علي التنمية الملوثة للبيئة والإقتصاد الاسود أو مايعرف بالإقتصاد الإحفوري مثل البترول والغاز الطبيعي الذي سيؤدي في المدي الطويل إلي استنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة.

لذا زاد الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية فى ظل حماية البيئة والتقليل من استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة هو الهدف الحقيقى من الإستدامة (محمد غنابزية ومفتاح فرج ، 2008)، وبذلك استحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، ومرحلة ترفض الحداثة بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة الى التوافق مع الطبيعة مرة أخرى (عبدالقادر عوينان، 2008).

ووما سبق يمكن القول بأن المرأة الريفية هي الأكثر قدرة علي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومساعدة الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التحول من الإقتصاد البني الي الإقتصاد الاخضر الذي يساهم في الحد من المخاطر البيئية ومكافحة التلوث عن طريق الحد من الأثار العكسية للتغير المناخي والإحتباس الحراري والتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع الزراعة والمحافظة علي الغابات وإدارة النفايات مما يساهم في إعادة التوازن للنظم البيئية (يزيد تقرارات وأخرون،2017) وقد اشارت دراسة كلا من عزة سرحان (2000)، عدلي أبوطاحون (2000) إلي أن المرأة لها دور كبير في إعادة التدوير واستخدام المخلفات المختلفة نظرا لإحتوائها على كمية لا بأس من المواد التي يمكن إعادة استعمالها أو بيعها بعد تنظيفها أو معالجتها مما يؤدي إلي رفع مستوي المعيشة بجانب الأثار الإيجابية المرافقة من تخفيض حجم التلوث الناتج من تجمع هذه المخلفات وذلك من أجل زيادة العائد الإقتصادي وتقليل الفاقد من المواد الخام كما جاءت العديد من الدراسات حول إعادة التدوير لا لأهميتها للبيئة فحسب وإنما كمدخل لترشيد الإستهلاك وحسن إدارة موارد الأسرة ودراسة ساطع الراوي وطه الطيار (2012) والتي أكدت علي أن عدم الإستفاده من النفايات كمورد طبيعي مهم وذو قيمة اقتصادية يجعل منها عبئا علي المواطن والدولة وذو تأثير بيئي سيئ.

كما أصدرت عدد من الجهات المعنية تقارير ودراسات حول الإقتصاد الأخضر أخرها تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 2011حيث أكدت هذه التقارير علي حتمية الفوائد البيئية والإقتصادية والإجتماعية فمن شأن الإقتصاد الأخضر تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،2011) بالإضافة إلي أن التحول الي الإقتصاد الأخضر يتيح فرصاهائلة لخلق أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الإقتصادية حيث يساعد الإقتصاد الأخضر علي التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ علي الموارد الطبيعية وحسن استثمارها في أنشطة مدرة للدخل في الزراعة وغير الزراعة مما يساهم في الحد من نزوح سكان الريف الي المدن ورفع مستوي معيشة المجتمعات المحلية ومن المتوقع أن تعود الإستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة وإدارة النفايات بفوائد متعددة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين مما يساهم إيجابيا في مشكلة الأمن الغذائي ولن يعود الإقتصاد الأخضر بالفائدة على سكان الريف وحدهم بل سيستفيد سكان المدن الخضراء من بيئة أنظف وخدمات أفضل (يزيد تقرارات وأخرون ،2017).

لذا تمثلت مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الأتي:-

هل توجد علاقة بين **وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها(التخطيط- التنفيذ- التقييم) والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) والتمكين الإقتصادي بأبعاده (الإنفاق السليم - القدرة علي إنتاج السلع-** تسويق المنتجات **– تدوير المخلفات) ؟**

وتنبثق منه التساؤلات الأتية:-

1- ما مستوي وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها؟
2- ما مستوي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها؟
3- ما مستوي وعي المرأة الريفية بالتمكين الإقتصادي بأبعاده؟
4- ما المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة الريفية إقتصاديا؟
5- ما العلاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.
6- ما العلاقة بين بعض متغيرات المستوي الاجتماعي والاقتصادي (السن- المستوي التعليمي لربة الأسرة) ووعي أفراد عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده؟
7- ما الفروق بين أفراد عينة البحث في مستويات الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا للعمل- الحالة الإجتماعية – عدد أفراد الأسرة – الدخل الشهري ؟

هدف البحث:-

يهدف البحث بصفة رئيسية إلي دراسة العلاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها(التخطيط- التنفيذ- التقييم) والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) التمكين الإقتصادي بأبعاده(الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع – تسويق المنتجات – تدوير المخلفات) وينبثق منه عدة أهداف فرعية:-

1- تحديد مستوي وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها.
2- تحديد مستوي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها.
3- تحديد مستوي وعي المرأة الريفية بالتمكين الإقتصادي بأبعاده.
4- رصد المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة الريفية إقتصاديا.

5- تحديد العلاقة بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

6- دراسة العلاقة بين بعض متغيرات المستوي الاجتماعي والاقتصادي (السن- المستوي التعليمي لربة الأسرة) ووعي أفراد عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

7- الكشف عن الفروق بين أفراد عينة البحث في مستويات الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا وفقا للعمل- الحالة الإجتماعية - عدد أفراد الأسرة - الدخل الشهري .

فروض البحث

1- توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها(التخطيط- التنفيذ- التقييم) والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) والتمكين الإقتصادي بأبعاده(الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع – تسويق المنتجات – تدوير المخلفات).

2- توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

3- توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين بعض متغيرات المستوي الاجتماعي والاقتصادي (السن- المستوي التعليمي لربة الأسرة) ووعي المرأة الريفية عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

4- توجد فروق دالة إحصائيا في مستويات وعي أفراد عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا للعمل- الحالة الإجتماعية - عدد أفراد الأسرة - الدخل الشهري .

أهمية البحث

1-الأهمية في مجال التخصص

تعتبر هذه الدراسة إضافة إلي تخصص إدارة المنزل والمؤسسات للتعرف علي الكفاءة الإدارية والإنتاجية للمرأة الريفية ، فالمرأة الريفية عنصر فعال في السعي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية فهي بحق العمود الفقري للإقتصاد الريفي لتعدد أدوارها ومسئولياتها والتي لن تتمكن من القيام بهذه

الأدوار بوعي وكفاءة إلا من خلال إدارة ناجحة توازن بين موارد الأسرة المتاحة مع حاجاتها وغاياتها وأهدافها كما تعتبر الكفاءة الإنتاجية للمراة الريفية تتعدي كونها مجموعة من الأدوار تؤديها لصالح أسرتها ولكنها أيضا إيقاعات لابد ان تتناغم بفاعلية مع أسرتها لكي تعزف على أوتار الإستدامة كل هذا يزيد من شعورها بالإستقلالية والإعتماد على ذاتها وإدارة دخلها المالي وكذلك إدارة مشروع إنتاجي ، لتكون قادرة على مساعدة نفسها والإرتقاء بمستوي معيشتها ومن ثم تحقيق التمكين الإقتصادي .

2 –الأهمية في مجال خدمة المجتمع

تتجلي أهمية البحث في تسليط الضوء علي الأنشطة الإقتصادية المرأة الريفية في المجال الزراعي النباتي والحيواني والتصنيع الغذائي والتجاري وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في مساهمتها في هذا المجال من خلال البيانات والمعلومات الدقيقة والواقعية التي يقدمها البحث بهدف التأكيد على أهمية عملها ومقابلته بالتقدير والإهتمام اللازم والعمل على تطويره والإرتقاء به وإدماج قضاياه في السياسات العامة والبرامج الإنمائية بوصفها مكونا أساسيا لتلك السياسات والبرامج وأخذ خطوات جادة لتنفيذها ومتابعتها حتي تؤتي ثمارها المنشودة مما يحقق أهداف التنمية المستدامة والإستفادة من نتائج هذه الدراسة في التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة الريفية لتحقيق التمكين الإقتصادي وتحقيق أعلى معدلات الكفاءة الإدارية والإنتاجية .

الإسلوب البحثي

أولا :- المصطلحات العلمية والمفاهيم الإجرائية

الكفاءة يعرفها كمال منصور و سماح صولح (2010) بأنها القدرة على تنفيذ مهام محددة وهي قابلة للقياس والملاحظة في النشاط وبشكل أوسع وهي استعداد لتجنيد وتجميع وضع الموارد في العمل والكفاءة لا تظهر إلا أثناء العمل يعرفها القدرة على إنجاز النتائج المرغوبة مع اقتصاد في الوقت والجهد والنفقات :Good (2002)d.

الكفاءة الإدارية: تعرفها إيمان إبراهيم (2002) بأنها السلوك الإداري الذي يوجه جهود الزوجة لإدارة منزلها بأسلوب مبتكر لتحقيق أهدافها ورفع مستوي معيشة أسرتها وتعرفها أيضا زينب عبد الصمد (2007) بأنها الممارسات الإدارية التي تقوم بها الزوجة في مجالات الحياة المعيشية والتي تعينها على إنجاز جميع مسئولياتها بدرجة عالية من النجاح باستخدام مواردها المتاحة الإستخدام

الأمثل وتطبيق أفضل الوسائل العلمية والتكنولوجية وتوفير العلاقات الأسرية الجيدة في جميع مواقف الحياة الوظيفية للأسرة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .

وتعرف إجرائيا بأنها قدرة المرأة الريفية على الإستخدام الأمثل لقدراتها وخبراتها وإمكاناتها ومهاراتها العلمية والفنية والعقلية لتحقيق الإستفادة القصوي من مواردها البشرية والمادية المتاحة لسد احتياجات ومطالب أسرتها وتحقيق أهدافها بأعلى كفاءة ممكنة باتباع خطوات العملية الإدارية من تخطيط وتنفيذ وتقييم.

أ- التخطيط هو قدرة المرأة الريفية علي تحديد أهدافها ثم تحديد ما ستقوم به من أعمال ومهام أسرية وأعمال إنتاجية وما يتطلب ذلك من تجهيز وإعداد وشراء الإحتياجات وتوزيع المسئوليات علي الأفراد وتصور الطرق التي يؤدي تنفيذها إلي تحقيق هذه الأهداف في صورة خطة يمكن تنفيذها .

ب-التنفيذ هو قدرة المرأة الريفية علي تنفيذ ما خططت له من أعمال ومهام أسرية وإنتاجية وتحويل الخطط المكتوبة أو الذهنية الي حيز التنفيذ مع المراقبة والمراجعة المستمرة أثناء التنفيذ وإجراء بعض التعديلات في الظروف الطارئة.

ج-التقييم هوقدرة ربة الأسرة علي تقييم ما تم تنفيذه من أعمال ومهام أسرية وإنتاجية ومقارنتها بالأهداف الموضوعة للوصول لنقاط القوة والضعف ووضع خطة تحسين نقاط التضعف .

الكفاءة الإنتاجية:هي نسبة حسابية قابلة للقياس بين المخرجات والمدخلات

w(1994)،Rick

يعرفها علي السلمي(1995) العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية كما تعرفها هند إبراهيم (2007) على أنهاعلاقة طردية بين كل من الموارد المتاحة والإنتاج المتحقق من تلك الموارد فكلما زاد الإستخدام الكفء للموارد كلما ارتفعت نسبة الناتج من الأهداف المطلوبة .

وتعرف إجرائيا بأنها القدرة علي الوصول الي أعلى معدل من الإنتاج بالإستخدام الكفء للموارد مع الرغبة في العمل والقدرة على أدائه والإبتكار فيه وتشمل:

أ- الرغبة في العمل هي القوة التي تدفع المرأة الريفية إلي إنجاز جميع مسئولياتها وتخطي جميع الصعوبات التي تواجهها عند تنفيذ أي عمل والإستمراريه فيه فهي تمثل الحافز.

ب–القدرة علي العمل هي قدرة المرأة الريفية على أداء الأعمال والمهام الأسرية والإنتاجية بكفاءة وبأقل وقت وجهد

ج–الإبتكار في العمل هو قدرة المرأة الريفية على قراءة المستجدات والتكيف معها ومواكبتها من خلال ترتيب الخبرات وتعلم المزيد من المهارات .

التمكين الإقتصادي للمرأة :تعرفه هويدا الأحمد (2011) بأنه عملية الإرتقاء بقدر المرأة للوصول إلي الموارد والأصول والفرص المختلفة والسيطرة والتحكم بها واستبعادها من حالة التهميش والمعاناة والحرمان التي تعيشها وإعادة التوازن بين ميزان القوي بين الجنسين للإستفادة وبالتساوي من منافع التنمية وانتشال المرأة من الفقر .

وتعرفه إسراء أبولحيه (2016) بأنه كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفضي الي تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع.

التمكين الإقتصادي إجرائيا:استراتيجية تهدف إلي تزويد المرأة الريفية بالمعارف والمهارات اللازمة التي تمكنها من زيادة وعيها بالخدمات الإقتصادية التي تقدمها مؤسسات المجتمع وتنمية شعورها بالإستقلالية والإعتماد على ذاتها وإدارة دخلها المالي وكذلك إدارة مشروع إنتاجي ،لتكون قادرة على مساعدة نفسها والإرتقاء بمستوي معيشتها وتشمل الإنفاق السليم –القدرة علي إنتاج السلع– تدوير المخلفات– تسويق النتجات).

أ– الإنفاق السليم: قدرة المرأة الريفية علي إدارة الدخل المالي الخاص بها وبأسرتها بتحديد احتياجاتها وإعداد ميزانية فعالة ثم التنفيذ والتقييم فضلا عن معرفة المعوقات التي يمكن التعرض لها وسبل معالجتها .

ب–القدرة علي إنتاج السلع : قدرة المرأة الريفية على إنتاج بعض السلع وإقامة مشروع إنتاجي صغير يعتمد على مهاراتها لتحسين مستواها الإقتصادي والمعيشي ومن ثم الشعور بالأمان الإقتصادي والإستقلالية الذاتية داخل المجتمع.

ج–تدوير المخلفات : قدرة المرأة الريفية على الإستفادة من المخلفات المنزلية والزراعية بإعادة استعمالها أو بيعها بعد تنظيفها أو معالجتها أو استخدامها في إنتاج أشياء ذات قيمة نفعية وجمالية واقتصادية بأقل وقت وجهد وتكلفة وبمستوي عالي من التمكن والإتقان مما يؤدي إلي رفع مستوي المعيشة وزيادة العائد الإقتصادي وتقليل الفاقد من المواد الخام.

د-تسويق المنتجات: قدرة المرأة الريفية على قراءة احتياجات مجتمعها وتوفيرها بالشكل المطلوب والجذاب وعرضها بطرق مبتكرة.

مفهوم التنمية المستدامة

هي"عبارة عن التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستقرار والإستمرار والتواصل من منظور إستخدامها للموارد الطبيعية والتى يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئى كمحور ضابط لها ذلك التوازن الذى يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعى البيئى والذى يهدف الى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئى من خلال إستخدام الأساليب العلمية والعملية التى تنظم إستخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها فى نفس الوقت" (فتحية طويل،2013) كما تعرفها سحر نويصر (2015) التنمية المستدامة بأنها "عملية الإستخدام والتوظيف الأمثل لكافة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة داخل المجتمع، من خلال تغيير أنماط الإستهلاك وترشيد إستخدام الموارد من أجل النهوض بالمستوى المعيشى، وتحسين الرفاهية الاجتماعية بما يحقق قيم العدالة والمساواة ما بين الأجيال الحالية والمستقبلية، مع تحقيق التوازن بين الأنظمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لضمان إستمرارية المجتمع.

تعرف المرأة الريفية إجرائيا: هي المرأة التي تعيش في الريف وتعمل في المجال الزراعي والنشاطات الحريفية داخل الريف .

ثانيا:- المنهج البحثي استخدم **المنهج الوصفي والتحليلي** الذي يقوم على الدراسة العلمية للظواهر وتحليلها واستخلاص النتائج وإجراء المقارنات بينها (ذوقان عبيدات وأخرون،14:2014).

ثالثا:- حدود البحث

- **الشاملة:-** اشتمل مجتمع البحث علي المرأة الريفية بمحافظة المنوفية.
- **عينة البحث :-**

***الحدود البشرية* :- اشتملت الحدود البشرية علي :-**

أولا عينة البحث الإستطلاعية :- قوامها 30 من النساء الريفيات وذلك لتقنين أدوات البحث

- ***ثانيا عينة الدراسة الكلية :-*** تم تطبيق أدوات البحث على (200) إمرأة ريفية بمحافظة المنوفية وقد تم اختيار العينة بطريقة صدفية غرضية من خلال بعض الجمعيات الخيرية التابعة لمؤسسات المجتمع المدني كجمعية الأورمان – الرسالة – سبيل الرشاد– الامين وكانت أغلب النساء الريفيات من قري محافظة المنوفية بمركز تلا وبركة السبع ومنوف (قرية كفر العلوي – الكمايشة – الماي – الغوري– البتانون – طنوب – كفر قرشوم).

<u>الحدود الزمنية</u> :- تم التطبيق الميداني لأدوات البحث في صورتها النهائية في الفترة من 2018/11 حتي 2019/2. بواقع 1-2018/11/15 تطبيق العينة الاستطلاعية ومن 2018/11/15-2019/2/1 تطبيق العينة الكلية .

<u>رابعا:- إعداد أدوات البحث</u>

اشتملت عدة أدوات (إعداد الباحثة) هي:-

1- استمارة البيانات العامة .

2- استبيان الكفاءة الإدارية للمرأة الريفية بمحاورها (التخطيط- التنفيذ- التقويم) .

3- استبيان الكفاءة الإنتاجية للمرأة الريفية بمحاورها (الرغبة في العمل- القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) .

4- استبيان التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية بمحاوره (الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع – تسويق المنتجات –تدوير المخلفات) .

<u>1-استمارة البيانات العامة</u> :- تهدف إلي دراسة الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية للمرأة الريفية عينة الدراسة أولها الخصائص **التعليمية** وتضمنت بيانات عن المستوي التعليمي لربة الأسرة تم تقييمها بترتيب المستويات من الأقل إلى الأعلى (أمي (1) – يقرأ ويكتب(2)- أقل من المتوسط (3)- شهادة متوسطة دبلوم (4)- فوق متوسط(5)- شهادة جامعية(6)- حاصل علي دراسات عليا(7) من 1إلى 7 درجات. بينما قسم الجانب المهني لربة الأسرة إلى تعمل(1)- لاتعمل(2). أما الخصائص **الإجتماعية** فاشتملت علي بيانات عن عدد أفراد الأسرة وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات أسر صغيرة الحجم (4 أفراد فأقل) أسر متوسطة الحجم (5-6 أفراد) أسر كبيرة الحجم (7 أفراد فأكثر). بينما قسمت الحالة الإجتماعية إلي متزوجة (1) – أرملة(2) – مطلقة(3)- متزوجة ولكن الزوج لا يعمل(4). فيما يتعلق بالسن تم الحصول عليه (رقم). ففي الخصائص **الإقتصادية** وزع الدخل الشهري للأسرة على 5 مستويات بدأ من أقل من 1200جنية

(1) من 1200-لأقل من1600جنية (2) ، 1600- لأقل من 2000 (3)، 2000- لأقل من 3000 (4) ، 3000 فأكثر (5). وكانت مصادر الدخل هي معاش (1) مرتب (2) إيجار أرض(3) مشاريع إنتاجية(4) زراعة أرض ملك.

ووضع عدة تساؤلات للتحقق من الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية بجانب رعاية أسرتها مثل:

لدي مشروع انتاجي نعم (1)لا(2) ،لدي قرض أقوم بسداده نعم (1) لا (2) ،هناك العديد من المراكز كجمعيات المجتمع المدني التي تساعدنى على التدريب على تعليمي الحرف وممارستها وتسويقها نعم (1) لا (2)، الأنشطة التي أمارسها مثل التصنيع غذائي وحفظ أطعمة مثل زبد ، جبن ، ألبان ، مخبوزات (1) بعض الحرف كالخياطة والتطريز والتفصيل (2) التجارة كبيع الفائض من بعض المحاصيل الزراعية البامية ، البرسيم(3) نشاط حيواني تربية الدواجن والماعز والماشية.....إلخ وبيعها عند الحاجة (4) ثم سؤال عن ما هي المعوقات التي تقف امام تمكين المرأة الريفية اقتصاديا ؟

2- استبيان الكفاءة الإدارية للمرأة الريفية :- تم إعداده وتصميمه في ضوء المفهوم الاجرائي وهو قدرة المرأة الريفية على الإستخدام الأمثل لقدراتها وخبراتها وإمكاناتها ومهاراتها العلمية والفنية والعقلية لتحقيق الإستفادة القصوي من مواردها البشرية والمادية المتاحة لسد احتياجات ومطالب أسرتها وتحقيق أهدافها بأعلي كفاءة ممكنة باتباع خطوات العملية الإدارية من تخطيط وتنفيذ وتقييم.

ولذا تضمن ثلاث مراحل هي:-

المرحلة الأولي التخطيط:- تضمن (14) عبارات تعبر عن تحديد المرأة الريفية لأهدافها في حدود المتاح من الموارد مع التخطيط لعمل منتجات تدر دخلا للأسرة ، تستطيع أن تستغل مهارات كل أفراد الأسرة باعتبارها موارد بشرية يمكن استغلالها ، تحرص على مشاركة جميع أفراد الأسرة في التخطيط المستقبلي للحياة الأسرة ، تخطط لإقامة مشروع إنتاجى يضم جميع أفراد الأسرة في الأجازة الصيفية، تكتفى بترتيب الأعمال في ذهنها ولاتدونها ،تخطط لتنمية مهاراتها ولتتعلم المزيد مما يفيد أسرتها وينمي مهاراتها، يشاركها زوجها في التخطيط المستقبلي لحياة الأسرة.

المرحلة الثانية التنفيذ:-اشتمل على (15) عبارة تعبر تسلسل الأعمال أثناء التنفيذ وفقا للخطة ، فتواصل أعمالها حتي النهاية فلا تحب المقاطعات، تقوم بتقسيم الأعمال حتي لا تشعر بالتعب،

توازن بين الأعمال الخفيفة والشاقة ، ترتب أدواتها لتقلل الجهد المبذول أثناء العمل ، تتعاون أفراد أسرتها معها في تنفيذ المسئوليات الأسرية ، تراجع باستمرار الاعمال وما تبقي من وقت.

المرحلة الثالثة التقييم:- اشتمل على (12) عبارة تعبر الشعور بالرضا عند تحقيق الأهداف وإنجاز الأعمال ، تهتم برأي أفراد أسرتها في كل ما تقوم به ، تساعدها مراجعة أعمالها علي أكتشاف مواردها المهدرة كالوقت مثلا، يساعدها زوجها في إكتشاف أي خطأ ومعالجته، تتجنب حدوث أي خطأ مرة أخري، يصعب عليها اللإعتراف بالفشل.

3- استبيان الكفاءة الإنتاجية للمرأة الريفية :- تم إعداده وتصميمه في ضوء المفهوم الاجرائي وهو

القدرة على الوصول الي أعلى معدل من الإنتاج بالإستخدام الكفء للموارد مع الرغبة في العمل والقدرة على أدائه والإبتكار فيه وتشمل:

أ- **الرغبة في العمل:**- اشتمل على (13) عبارة تعبر عن الشعور بالنشاط والحيوية عند القيام بأي عمل ، تعاني من التوتر لكثرة المسئوليات والاعباء المنزلية ، تشعر بإهتمام أفراد الأسرة للأعمالها، تؤثر حالتها النفسية علي مستوي الأداء في العمل، أشعر أن العمل بالمنزل لا يتناسب مع طموحها ، أشعر بالسعاده عندما أشبع احتياجات أسرتها .

ب-القدرة علي العمل:- اشتمل على (12) عبارة تشير إلي أن المرأة الريفية لديها الثقة التي تمكنها من التعامل مع المواقف المختلفة، فهي تمتلك القدرة علي مواصلة العمل حتي نهايته ، وتستطيع التوفيق بين متطلبات منزلها وما تقوم به من أعمال تدر لأسرة دخل ، وتقوم بتصنيع كافة احتياجاتها فلا داعي للشراء .

ج-الإبتكار في العمل :- اشتمل على (10) عبارة يتضح منها قدرة المرأة الريفية على الإستفادة من خبراتها السابقة لتطوير مستوي الأداء في العمل ،والإطلاع على الأفكار الجديدة من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي ، وأستخدام الأجهزة والأدوات لتطوير أدائها ، وتتعلم الأشياء التي تجهلها حتى تفيد أسرتها.

4-استبيان التمكين الإقتصادي للمرأة الريفية *الريفية* :- تم إعداده وتصميمه في ضوء المفهوم الاجرائي وهوتنمية المهارات وتوفير الفرص والوسائل التي تساعد المراة الريفية توفير مصادر العمل والدخل الضرورية لسد احتياجاتها الحياتية وتحقيق رفاهيتها المعيشية ويشمل :-

أ-**الإنفاق السليم:**- اشتمل على (14) عبارة تعبر عن قدرة المرأة الريفية على إدارة نفقاتها بشكل سليم مما يجعلها تحرص على دراسة السوق قبل الشراء، تصنع بعض الأشياء التي يمكن تحضيرها منزليا مما يوفر لها شراؤها، ترتب نفقاتها حسب أولوياتها ، تعدل من إنفاقها إذا اضطرتها الظروف لذلك ،تدون المصروفات الصغيرة والكبيرة لمراجعتها ، تهتم بإدخار جزء من المال للظروف الطارئة ، تستدين من الأصدقاء والجيران لسد احتياجاتها ، تدخر جزء من المصروف لعمل مشروع إنتاجي صغير كتربية الدواجن والبيض ....إلخ مما يدر دخل علي الأسرة.

ب-**القدرة علي إنتاج السلع:**- اشتمل على (12) عبارة تعبر عن قدرة المرأة الريفية على استغلال مهاراتها فهي تعمل كعاملة أثناء جمع المحاصيل تقوم بالتصنيع الغذائي حتى يستطيع أولادها إكمال تعليمهم ، وفي بعض الأحيان يلقى الزوج علي عاتقها مسئولية الأرض فهو مشغول بالعمل ، وتقوم بتمشيط الصوف وغزله وعمل بعض المصنوعات الجلدية ، وهي المسئولة عن الإنتاج الحيواني (تربية الدواجن – الأغنام – الماشية) وإنتاج البيض ، فتربية الطيور مصدر أساسي من مصادر دخل الأسرة ، إلا أن بعض الريفيات يهربن من العمل بالزراعة بالإنتقال الي السكن بالمدن.

ج- **تسويق المنتجات:**- اشتمل على (15) عبارة تعبر عن قدرة المرأة الريفية على تسويق منتجاتها فتختار المنتجات التي تستطيع تنفيذها بكفاءة ، كما أن لديها طرق لإقناع الزبائن بمنتجاتها ، وتتمتع بعلاقات طيبة مع معارفها وأقاربها فيشتروا منها ما تنتجه ، وقد لا أستطيع بيع منتجاتها لبعد الأسواق عنها أو لعدم وجود سوق مناسب لبيع منتجاتها، ، مما يضطرها إلي خفض السعر في بعض الأحيان لزيادة نسبة البيع ، وتتميز عن الأخرين بجودة منتجاتها فلا تتعب في بيعها ، وتحرص على نسبة ربح بسيطة للحفاظ علي زبائنها، وتستفاد من الصندوق الإجتماعي للتنمية و من التسهيلات الإقتصادية التي تمنحها الدولة كالقروض لعمل مشاريع صغيرة .

د-**تدوير المخلفات:**- اشتمل على (14) عبارة تعبر عن قدرة المرأة الريفية على تدوير مخلفاتها حيث تقوم بفرز وتصنيف نفاياتها المنزلية ، وتضع المخلفات الغذائية للطيور ، وتجفف وتطحن مخلفات الخضر والفاكهة والخبز المقدد وإضافتها للعلف ، تستخدم مخلفات الحيوانات كسماد للأرض وقد تتخلص من النفايات بوضعها في الترع أو بحرقها ، وتستخدم الفوارغ الزجاجية في تخزين المواد الغذائية أو وضع المنظفات، وتعيد تجديد الملابس القديمة وإعادة استخدامها في عمل

ملابس للأطفال وتستفيد من الورق الأبيض المتبقي من الكراسات في امتصاص الدهون من المقليات ،وتستفيد من الزيت في عمل الصابون.

تقنين الأدوات : يقصد بها حساب صدق وثبات المقاييس:

صدق المقاييس:- اعتمد البحث الحالي للتحقق من صدق المقاييس علي طريقتين :-

أولا : صدق المحتوي (المحكمين):- للتحقق من مدي صدق الاستبيان وتمثيلة للهدف الذي يقيسه تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإرشاد الزراعى بكلية الزراعة ومجال إدارة المنزل والمؤسسات بجامعة المنوفية عددهم (13) وذلك للتعرف على آرائهم في الاستبيان ومدي ملائمة الاستبيان للهدف منه، وقد أبدى السادة المحكمين موافقتهم على عبارات استبيان الوعي الكفاءة الإدارية بنسبة 93٪ واستبيان الوعي بالكفاءة الإنتاجية بنسبة 91٪ واستبيان التمكين الإقتصادى بنسبة 95٪ مع تعديل وحذف بعض العبارات بناء على آراء المحكمين.

ثانيا : صدق الاتساق الداخلي:- لحساب صدق الإتساق الداخلي للادوات تم تطبيق الاستبيان بعد تعديل آراء المحكمين علي 30 مرأة ريفية أفراد العينة الإستطلاعية والتي تتوافر فيهم نفس شروط العينة الساسية وبعد التطبيق تم حساب الصدق من خلال معامل ارتباط بيرسون لاستبيانات الوعي بالكفاءة الإدارية والكفاءة الإنتاجية والتمكين الإقتصادي كما هو موضح بجدول (1).

جدول (1) قيم معاملات الارتباط بيرسون لإستبيانات الوعي بالكفاءة الإدارية والكفاءة الإنتاجية والتمكين الإقتصادي بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبيان ن=30

أبعاد الكفاءة الإدارية	الارتباط	الدلالة	أبعاد الكفاءة الإنتاجية	الارتباط	الدلالة	أبعاد التمكين الإقتصادي	الارتباط	الدلالة
التخطيط	0.752	0.01	الرغبة في العمل	0.906	0.01	الإنفاق السليم	0.801	0.01
التنفيذ	0.913	0.01	القدرة علي العمل	0.861	0.01	إنتاج سلع جديدة	0.924	0.01
التقييم	0.834	0.01	الابتكار في العمل	0.772	0.01	تدوير المخلفات	0.715	0.01
						تسويق المنتجات	0.797	0.01

يتضح من الجدول السابق أن حساب معامل ارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية لكل استبيان ، استبيان الوعى بالكفاءة الإدارية وأبعاده ، استبيان الكفاءة الإنتاجية وأبعادها ، استبيان التمكين الإقتصادي وأبعاده كانت دالة عند مستوي معنوية 0,01 لإقترابها من الواحد الصحيح مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبيانات ويسمح للباحثة بإستخدامها في البحث الحالي.

ثبات الاستبيان:- يقصد بالثبات " قدرة الاختبار في إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها إذا أعيد تطبيقه علي نفس الأفراد" وتم حساب معاملات الثبات للاستبيان باستخدام **طريقة التجزئة النصفية (S.H) (لجتمان – وسبيرمان وبراون) – وطريقة ألفا كرونباخ**

ثبات الاستبيان:- يقصد بالثبات " قدرة الاختبار في إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها إذا أعيد تطبيقه على نفس الأفراد" وتم حساب معاملات الثبات للاستبيان باستخدام **طريقة التجزئة النصفية (S.H) (لجتمان – وسبيرمان وبراون) – وطريقة ألفا كرونباخ .**

جدول(2) معاملات ثبات لإستبيانات الوعي بالكفاءة الإدارية وأبعاده ، الكفاءة الإنتاجية وأبعادها ، التمكين الإقتصادي وأبعاده وفقًا لطريقتي التجزئة النصفية (لجتمان – سبيرمان وبراون)- ألفا كرونباخ.ن=30

أبعاد الكفاءة الإدارية	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			سبيرمان براون	جتمان
التخطيط	14	0.851	0.899	0.840
التنفيذ	15	0.762	0.807	0.751
التقييم	12	0.913	0.952	0.900
ثبات الاستبيان ككل	41	0.804	0.846	0.792
أبعاد الكفاءة الإنتاجية	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			سبيرمان براون	جتمان
الرغبة في العمل	13	0.731	0.777	0.720
القدرة علي العمل	12	0.908	0.946	0.893
الابتكار في العمل	10	0.786	0.829	0.774
ثبات الاستبيان ككل	35	0.827	0.860	0.815
أبعاد التمكين الإقتصادي	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			سبيرمان براون	جتمان
الإنفاق السليم	14	0.923	0.961	0.910
إنتاج سلع جديدة	12	0.838	0.872	0.824
تدوير المخلفات	14	0.745	0.789	0.731
تسويق المنتجات	15	0.791	0.837	0.780
ثبات الاستبيان ككل	55	0.864	0.902	0.852

يتضح من جدول (2) أن إستبيانات (الوعي بالكفاءة الإدارية وأبعاده ، الكفاءة الإنتاجية وأبعادها ، التمكين الإقتصادي وأبعاده) حققت معاملات ثبات علي درجة معقولة ومقبولة علميًا، حيث بلغت قيم معاملات ثبات وفقًا لمعامل التجزئة النصفية لجتمان (**0.792- 0.815 – 0.852**) بينما

كانت قيم معاملات الارتباط سيبرمان –براون (**0.846 - 0.860 -0.902**) علي الترتيب كما يتضح أن معاملات ثبات ألفا كرونباخ للاستبيانات (**0.804-0.827- 0.864**) وجميعها دالة عند مستوي معنوية مما يشير إلى تمتع الاستبيان بدرجة ثبات مرتفعة.

من خلال ما سبق اصبح الاستبيان في صورته النهائية وتم تطبيق أدوات الدراسة " إستبيان الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها ، الكفاءة الإنتاجية بأبعادها ، التمكين الإقتصادي بأبعاده علي عينة البحث وتم تقييم العبارات الايجابية (3-2-1) والعبارات السلبية (1-2-3). ثم تم تقسيم استجابات أفراد العينة إلي ثلاث مستويات يوضحها جدول (3) الذي يشير إلي ان أعلى درجة مشاهدة في الوعي بالكفاءة الإدارية هي109 وأقل درجة مشاهدة هي 48 وبذلك يكون المدي 61 وطول الفئة 20.3 لذا كان المستوى المنخفض من 68:48 والمتوسط من 88:68 والمستوى المرتفع108:89 درجة.

جدول (3) مستويات استجابات أفراد العينة علي إستبيانات الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها ، الكفاءة الإنتاجية بأبعادها ، التمكين الإقتصادي بأبعاده "**وفقا للمدي**

محاور الاستبيان	أعلي درجة مشاهدة	أقل درجة مشاهدة	المدي	طول الفئة	المستوي المنخفض	المستوي المتوسط	المستوي المرتفع
التخطيط	37	16	21	7	23:16	30:24	31 فأكثر
التنفيذ	40	19	21	7	26:19	33:27	34 فأكثر
التقييم	32	13	19	6.3	19:13	25:20	26 فأكثر
مجموع الكفاءة الإدارية	109	48	61	20.3	68:48	88:69	89 فأكثر
الرغبة في العمل	37	15	22	7.3	22:15	29:23	30 فأكثر
القدرة علي العمل	31	14	17	5.6	20:14	26:21	27 فأكثر
الابتكار في العمل	26	13	13	4.3	17:13	21:18	22 فأكثر
مجموع الكفاءة الإنتاجية	94	42	52	17.3	59:42	76:60	77 فأكثر
الإنفاق السليم	37	17	20	6.6	24:17	31:25	32 فأكثر
إنتاج سلع جديدة	34	15	19	6.3	21:15	27:22	28 فأكثر
تدوير المخلفات	39	18	21	7	25:18	32:26	33 فأكثر
تسويق المنتجات	41	19	22	7.3	26:19	33:27	34 فأكثر
مجموع التمكين الاقتصادي	151	69	82	27.3	96:69	123:97	124 فأكثر

المعالجات الاحصائية

بعد جمع البيانات تم تفريغها وتبويبها وجدولتها وتحليلها احصائيا باستخدام برنامج SPSS لمعرفة المتوسط والانحراف المعياري واختبار T واختبار F و L.S.D ومعامل الارتباط البسيط (R) والنسب المئوية والثبات باستخدام الفا كرونباخ والتجزئة النصفية .

نتائج البحث:

وصف عينة البحث:

- **الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والتعليمية للمبحوثات عينة البحث الكلية**

جدول (4) التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث وفقا لخصائصهم الإجتماعية والتعليمية والأسرية ن=200

السن	العدد	النسبة %	المستوي التعليمي	العدد	النسبة%	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة%	الدخل الشهري	العدد	النسبة%
اقل من 30 سنه	51	%25.5	اقل من المتوسط	20	%10	متزوجه	109	%54.5	800ج إلى أقل من 1200 ج	15	%7.5
من 30 سنه لاقل من 40 سنة	84	%42	متوسط	35	%17.5	مطلقة	54	%27	1200ج إلى أقل من 1600ج	23	%11.5
من 40 سنة فأكثر	65	%32.5	فوق المتوسط	57	%28.5	أرملة	37	%18.5	1600ج إلى أقل من 2000ج	38	%19
العمل	العدد	النسبة %	مؤهل جامعى	88	%44	مصدر الدخل	العدد	النسبة%	2000ج إلى أقل من 3000ج	66	33%
تعمل	116	%58	عدد افراد الأسرة	العدد	النسبة%	مرتب من وظيفة	62	%31	3000ج فأكثر	58	29%
لا تعمل	84	%42	اقل من 4 افراد	68	%34	من إيجار الأرض	29	%14.5	لدي فرص أقوم بسداده	العدد	النسبة%
لدي مشروع إنتاجي	العدد	النسبة %	من 4 افراد لاقل من 6 أفراد	97	%48.5	معاش	40	%20	نعم	92	%46
نعم	115	%57.5	ست أفراد فأكثر	35	%17.5	من مشاريع إنتاجية	48	24%	لا	108	%54
لا	85	%42.5	الأنشطة التي أمارسها	العدد	النسبة%	زراعة الأرض	21	10.5%	هناك مراكز كجمعيات المجتمع المدني تساعدني علي التدريب	العدد	النسبة%
نشاط حيواني تربية الدواجن والماشية	55	%27.5	تصنيع غدائي وحفظ أطعمة	67	%33.5				نعم	52	%26
التجارة كبيع الفائض من المحاصيل الزراعية	32	%16	بعض الحرف اليدوية	46	%23				لا	148	%74

بالرجوع إلي نتائج جدول(4) نجد أن (42%) من عينة البحث تتراوح أعمارهم من 30 سنة لاقل من 40 سنة ،بينما(32.5%) أعمارهم 40 سنة فأكثر ، أما ربع العينة (25.5%) كانت أعمارهم أقل من 30 سنة ، كما بلغ (54.5%) أي أكثر من نصف أفراد العينة من المتزوجات مقابل(27%%) من المطلقات ، 18.5% من الأرامل حيث كانت النسبة الاعلي 48.5% للأسر المتوسطة أي من 4 أفراد لأقل من 6 كما تراوح المستوي التعليمي بين(44 %) مؤهل جامعى و (10%) مستوي أقل من متوسط أما بالنسبة للعمل فكانت 58% أي أعلى من نصف أفراد العينة يعملوا مقابل 42% لا يعملوا إلا أن أكثرمن نصف أفراد العينة 57.5%لديهم مشروع إنتاجي خاص به ويتضح أيضا من الجدول أن ثلث أفراد العينة 33% دخلهم الشهري2000ج إلى أقل من 3000ج بينما كانت أقل نسبة (7.5%) كان دخلهم الشهري800ج إلى أقل من 1200 ج كما أن ما يقرب من نصف أفراد العينة 46% ليهم لدي قرض يقوموا بسداده وذلك بسبب أن ما يقرب من ثلث افراد العينة 31% يعتمدون على المرتب الحكومي كمصدر للدخل بينما 24% المشاريع الإنتاجية هي مصدر الدخل والتي تنوعت لتشمل تصنيع غذائي بنسبة 33.5% ،يليه نشاط حيواني تربية الدواجن والماشية بنسبة 27.5%، يليه الحرف اليدوية بنسبة23% ، وتأتي في النهاية التجارة كبيع الفائض من المحاصيل الزراعية16% حيث أشار ما يقرب من ثلاث أرباع العينة 74% أن ليس هناك مراكز كجمعيات المجتمع المدني تساعدني على التدريب.

- **المعوقات التتي تقف أمام تمكين المرأة الريفية إقتصاديا:**

جدول (5)التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث علي المعوقات التتي تقف أمام تمكين المرأة الريفية إقتصاديا ن=115

المعوقات	التكرار	النسبة
معوقات مالية وإدارية		
إرتفاع أسعار الفائدة من القرض	9	%4.5
الخوف من الضرائب	13	%6.5
ليس لدي فكرة عن الخطوات الرسمية والقانونية التي يمكن عن طريقها عمل مشروع إنتاجي	86	%43
انخفاض الدخل الشهري للأسرة	55	%27.5

معوقات فنية		
إرتفاع أسعار المواد الخام	17	%8.5
ارتفاع أسعار الألأت	22	%11
ليس لدي مكان جيد لإقامة مشروع عليه	8	%4
ليس لدي افكار جيدة	33	%16.5
معوقات تسويقية		
انخفاض جودة المنتج	22	%11
وجود منافسة مع منتجات مماثلة مما يقلل من فرصة بيع المنتج	35	%17.5
ليس لدي مهارة تسويقية	27	%13.5
قلة وجود منافذ لبيع وتسويق المنتجات	46	%23
بعد بيتي عن أماكن تسويق المنتجات	18	%9
معوقات اجتماعية		
مسئولياتي الأسرية الإجتماعية تمنعني من متابعة أي مشروع إنتاجي في المستقبل	33	16.5
رفض بعض أفراد الأسرة	42	%21
الخوف من الفشل وخسارة رأس المال	21	%10.5
الخوف من عدم المقدرة علي سداد القرض	28	%14
عدم تقدير الجهد المبذول وحصول الزوج علي جميع الأرباح	23	%11.5

وقد قسمت الباحثة المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة الريفية إقتصاديا الي معوقات مالية وإدارية ومعوقات فنية ومعوقات تسويقية ومعوقات اجتماعية وعمل التوزيع التكراري لها وفقا لأراء أفراد العينة فكانت عدم وجود فكرة عن الخطوات الرسمية والقانونية التي يمكن عن طريقها عمل مشروع إنتاجي هي أعلى المعوقات الإدارية بنسبة 43% بينما ليس لدي افكار جيدة هي أعلى المعوقات الفنية بنسبة 16.5% يليها ارتفاع أسعار الألأت بنسبة 11% وارتفاع أسعار المواد الخام بنسبة8.5% بينما أعلى المعوقات التسويقية قلة وجود منافذ لبيع وتسويق المنتجات وإن وجدت فهي بعيدة عن أماكن سكنهم بنسبة 23% يليها وجود منافسة مع منتجات مماثلة مما يقلل من فرصة بيع المنتج بنسبة 17.5% الامر الذي يستدعي تطوير المنتجات الريفية لتواكب المنتجات

الأخري أما بالنسبة للمعوقات الإجتماعية فكانت رفض بعض أفراد الأسرة يليها مسئولياتي الأسرية الإجتماعية تمنعني من متابعة أي مشروع إنتاجي في المستقبل يليها الخوف من عدم المقدرة علي سداد القرض ثم عدم تقدير الجهد المبذول وحصول الزوج علي جميع الأرباح 42% – 33% – 28% –23% كما بنسب كما هو موضح بجدول (5) بالإضافة الي غياب دور مؤسسات المجتمع المدني حيث أوضحت الدراسة أن 74% من أفراد العينة لا يشعرون بدور مؤسسات المجتمع المدني والمجلس القومي للمرأة فهو من أهم الجهات والمؤسسات الداعمة لتمكين المرأة اقتصاديا وله عدة أنشطة يقوم بها ضمن أهدافه لتحقيق استقلالية المرأة ومع ذلك فإن دوره بالنسبة للمستفيدات مغيب ويرجع ذلك لوجود قصور في الأليات والطرق التدريبية والتثقيفية التي تدعم قدراتهن المعرفية والمهارية وقد أشارت لذلك دراسات كلا من رحمه عبدالشافي(2006) وإنعام محمد(2009) .

- **وصف استجابات عينة البحث وفقا لمستويات وعيهم بالكفاءة الإدارية بأبعادها ، الكفاءة الإنتاجية بأبعادها ، التمكين الإقتصادي بأبعاده**

جدول (6) التوزيع النسبي لأفراد عينة البحث وفقا لمستويات وعيهم بالكفاءة الإدارية بأبعادها ، الكفاءة الإنتاجية بأبعادها ، التمكين الإقتصادي بأبعاده ن=200

المحاور	مستوي مرتفع		مستوي متوسط		مستوي منخفض	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
التخطيط	42	21%	81	40.5%	77	38.5%
التنفيذ	63	31.5%	55	27.5%	82	41%
التقييم	45	22.5%	62	31%	93	46.5%
مجموع الكفاءة الإدارية	50	25%	66	33%	84	42%
الرغبة في العمل	47	23.5%	102	51%	51	25.5%
القدرة علي العمل	63	31.5%	94	47%	43	21.5%
الابتكار في العمل	49	24.5%	62	31%	89	44.5%
مجموع الكفاءة الإنتاجية	53	26.5%	86	43%	61	30.5%
الإنفاق السليم	35	17.5%	70	35%	95	47.5%
إنتاج سلع جديدة	50	25%	81	40.5%	69	34.5%
تدوير المخلفات	56	28%	64	32%	80	40%
تسويق المنتجات	31	15.5%	73	36.5%	96	48%
مجموع التمكين الاقتصادي	43	21.5%	72	36%	85	42.5%

يتضح من الجدول السابق (6) كما يتبين من الجدول أن 43% من أفراد العينة مستواهم متوسط في مجموع الكفاءة الإنتاجية بينما 42% من أفراد العينة مستوي الكفاءة الإدارية لديهم منخفض وذلك لسيطرة الرجل على القرارات الأسرية وأن مايقرب من نصف أفراد العينة لديه مستوي وعي منخفض بالإنفاق السليم – تدوير المخلفات – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الاقتصادي بنسب (47.5% – 40%– 48% –42.5%) وقد يرجع ذلك إلي أنه على الرغم من الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها المرأة الريفية من خلال مواردها وامكاناتها المحدودة إلا أنها لا ترتقي لتكون مشروع إنتاجي جيد تستطيع من خلاله تحقيق فرصة حقيقية للتمكين الإقتصادي فهي محاولات لسد احتياجات الأسرة الإستهلاكية اليومية كمورد رزق تكميلي وأساسي في بعض الأسر ومن خلال الدراسة الميدانية للباحثة أن المرأة عضو مشارك وفعال في العمليات الزراعية سواء كعمالة أسرية أو مؤجرة فالمرأة الريفية المصرية تعمل لدي الأسرة بدون دخل نقدي ولكن لكي يكون هناك مردود علي حياة المرأة وعلي زيادة مشاركتها في القرارات التي تتخذها الأسرة لا بد أن يكون العمل له عائد نقدي وهذا ما يفسر رغبة البعض في الهجرة من الريف الي الحضر حيث تبلغ متوسط ملكية الأراضي الزراعية للنساء لا تتعدي 3% (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ،1،2015) ، بالإضافة إلي هجرة بعض الرجال للعمل الزراعي تاركين المسئولية للمرأة الريفية وأبنائها ومن ثم تحملت عبء اتخاذ القرارات الإنتاجية في الزراعة وخرجت تتعامل مع مستلزمات الإنتاج والتسويق كما تتخذ المرأة القرارات لما بعد الحصاد مثل التخزين والتداول والتسويق كما أنها تقوم بمعظم الانشطة المتعلقة بالتصنيع الغذائي (إنتاج الجبن والزبد والمخبوزات .....إلي غير ذلك من أغذية الريف المميزة ذات الجودة العالية) سواء على مستوي الوحدات الصغيرة داخل منزلها أو عاملات بأجر ويكون ذلك كمورد رزق تكميلي أو أساسي للأسرة أو لإستكمال أبنائها أو أخواتها تعليمهم وهذا يتفق مع دراسة كلا من سجا الزعبي وأخرون (2013) وداد أبوجامع (2015).

كما أن المرأة الريفية مسئولة عن الإنتاج الحيواني وتربية ورعاية الحيوانات الكبيرة واالصغيرة كالأغنام والماعز علاوة على احتكارها الإشراف الفعلي علي اللإنتاج الداجني العائلي كما يعمل هذا النشاط المشاركة بصورة فعالة في توفير الإحتياجات الإستهلاكية الكلية من اللحوم البيضاء للأسرة وعلى المستوى القومي إذ يغطي معظم إحتياجات الريف بالإضافة إلي نسبة لا يستهان بها من احتياجات المدن ،كما تشارك المرأة في تمشيط الصوف وغزله وعمل بعض الصناعات الجلدية

وبعض الحرف كما أنها المسئولة عن تسويق هذه المنتجات كما أنها أكثر قدرة علي الإستفادة من المخلفات المنزلية النباتية والحيوانية كأحد المهام الإيجابية التي تقوم بها المرأة الريفية بصورة دورية وتقوم باستثمارها هذه المخلفات كسماد للأرض وهذا يتفق مع دراسة وداد أبوجامع (2015).

وتري الباحثة أن هذا النظم الإنتاجي تتحمل المرأة الريفية كامل أعبائه من حيث التشغيل وإدارته الإنتاجية وتسويق منتجاته بل أيضا تدبير إحتياجاته التويلية هذا الي جانب أن هذا النظام الإنتاجي لم يحظي بأي لون من ألوان الدعم الحكومي إلا في حدود ضيقة جدا لا تقارن بما يتم توفيره للنظام الإنتاجي التجاري فهذا النظام المنزلي الريفي يخدم الفقراء الريفيات ويساعدهم علي مواجهة أعباء المعيشة فتربية الدواجن المنزلية في الريف المصري له دور حيوي وفعال في الحد من الفقر وخلق دخل للأسرة الريفية وتنوع مصادر الدخل

النتائج في ضوء الفروض

الفرض الأول : توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها(التخطيط– التنفيذ– التقييم) والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) والتمكين الإقتصادي بأبعاده(الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع– تسويق المنتجات – تدوير المخلفات).

جدول (6) معاملات ارتباط بين وعي المبحوثات بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

المحاور	الرغبة في العمل	القدرة علي العمل	الابتكار في العمل	مجموع الكفاءة الإنتاجية	الإنفاق السليم	القدرة علي إنتاج السلع	تدوير المخلفات	تسويق المنتجات	مجموع التمكين الاقتصادي
التخطيط	**0.709	*0.619	**0.792	**0.862	**0.951	**0.868	*0.624	**0.874	**0.787
التنفيذ	**0.824	**0.913	**0.946	**0.803	*0.608	**0.783	**0.752	**0.908	**0.842
التقييم	**0.885	**0.739	*0.632	**0.717	**0.876	**0.834	**0.926	*0.643	**0.745
مجموع الكفاءة الإدارية	**0.768	**0.854	**0.729	**0.749	**0.847	**0.758	**0.776	**0.894	**0.723

تم تحديد طبيعة العلاقات الإرتباطية بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإدارية بأبعادها(التخطيط– التنفيذ– التقييم) والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) والتمكين الإقتصادي بأبعاده (الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع– تسويق المنتجات – تدوير المخلفات). باستخدام معامل الارتباط البسيط (بيرسون) حيث تشير نتائج قيم معامل الارتباط البسيط الموضحة بجدول (6) إلى أن هناك علاقات ارتباطيه موجبة دالة احصائيا بين مجموع الكفاءة الإدارية والرغبة في العمل والقدرة على العمل والإبتكار في العمل ومجموع الكفاءة الإنتاجية عند مستوي معنوية 0,01 حيث بلغت قيم R (**0.768– **0.854 **0.729– **0.749) الأمر الذي قد يرجع إلى أن الكفاءة الإدارية للمرأة الريفية والتي تتمثل في الإستخدام الأمثل لقدراتها وخبراتها وإمكاناتها ومهارتها العملية والفنية والعقلية لتحقيق الإستفادة القصوى من مواردها وموارد أسرتها البشرية والمادية من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم وتوفير علاقات أسرية جيدة الأمر مما يساعدها في الخروج برغباتها إلى حيز التنفيذ بأعلى كفاءة ممكنة الأمر الذي ينعكس بدوره علي كفاءتها الأنتاجية

فكلما زادة قدرة المرأة الريفية على التخطيط لحياتها وحياة أسرتها زادت رغبتها على العمل وكلما استطاعت تنفيذ ما تخطط له زادت قدرتها على العمل وكلما استطاعت تقييم أدائها ومعرفة نقاط الضعف والقوة ومعالجتها كلما زدات قدرتها علي تحسين إنتاجيتها فتستطيع الوصول إلي نتائج أفضل دون اللجوء إلي زيادة الأفراد أو الموارد أو الوقت وتزداد قدرتها على التجديد والإبتكار في العمل والبحث عن كل ماهو مفيد وجديد كما تشير دراسة إيمان إبراهيم(2002) وجود علاقة إرتباطية موجبة بين الإبتكارية وجميع مجالات الكفاءة الإدارية.

كما تري الباجثة أن الكفاءة الإنتاجية للمرأة الريفية تعتبر مؤشرا مهما للحكم علي مستوي كفاءتها الإدارية وكيفية استغلالها لمواردها المتاحة استغلال جيد من أجل الحصول علي أفضل النتائج فالكفاءة الإنتاجية تشبع حاجاتها النفسية فترفع معنوياتها وتزيد ثقتها بنفسها مما يؤثر علي دافعيتها ورغبتها في العمل وتحقيق ذاتها وذلك عندما تؤدي واجبها وتبذل المجهود المتوقع منها فتصل إلى ما ترنو إليه كما تشبع الجانب الإجتماعي فكفاءة المرأة الريفية وفاعليتها في أداء دورها تزيد من ثقة المحيطين بها وتحظي بتأييدهم العاطفي والمعنوي الأمر الذي يزيد من ترابط الأسرة وتماسكها كما تشبع الحاجات المادية فعندما ترتفع إنتاجيتها وتستوفي كل متطلباتها وتتعداها فتحصل على حافز مادي ومعنوي وتؤكد ذلك دراسة كلا من مرفت المزنخ (2004)، عارف الجريد (2007)،

حمد العميري (2008) ،عبدالله الجساسي (2011)، إيمان قطب (2016) وجود علاقة إرتباطية بين التحفيز المادي والمعنوي والمجتمعي والكفاءة الإنتاجية بمحاورها الرغبة في العمل والقدرة علي العمل والرضا عن العمل والإبتكار في العمل عند مستوي معنوية 0.01.

توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مجموع الكفاءة الإدارية و الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج سلع جديدة – تسويق المنتجات – تدوير المخلفات– ومجموع التمكين الإقتصادي حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (**0.847–**0.758–**0.776–**0.894 – **0.723) علي التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) وتتفق هذه النتيجة مع ماجاء به كلا من يحي ملجم(2009) ، أسماء سليمان (2016) بأن التمكين لم يظهر في أي مجتمع بشكل مفاجئ وإنما ظهر كنتيجة تراكمية للفكر الإداري والمفاهيم التي تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة العلاقات الإنسانية فالجانب الإنساني لإدارة الموارد البشرية عاملا مهما في التمكين فالإنسان هو المسئول الأول عن أسباب الفشل والنجاح لذلك الإهتمام بإدارته وتوجيهه وتحفيزه من الأمور الهامة وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن مشاركة المرأة الريفية أسرتها في اتخاذ القرارات الأسرية والمتعلقة بالإنفاق سواء مشتريات صغيرة أو كبيرة خاصة بالأسرة أو مستلزمات إنتاج إذا كانت صاحبة عمل وإرساء قواعد العمل داخل المنزل و غرس حب العمل والإنجاز والمساواة بين أبنائها بالإضافة الي السلوك الإداري المنظم لموارد الأسرة من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم والتنظيم والتوجيه والرقابة و تنسيق الجهود والتعاون والإتصال الفعال بين أفراد أسرتها مما يزيد من سيطرة المرأة الريفية على شئون حياتها فتزيد من ثقتها بنفسها وتزداد قدرتها على إيجاد حلول ذاتية لمشاكلها والتصرف في الأمور الحياتية اليومية والعمل مع الأخرين الأمر الذي يؤهلها إلي تحقيق الأمان الإقتصادي بأن تكون صاحبة عمل بمعني تحقيق رغبتها في إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي أو التجاري وإدارته بنفسها وحصولها على العائد المادي منه وتحكمها في عملية التمويل بالإقتراض وتحمل مسئولية السداد ومن ثم التمكين الإقتصادي الذي يساعدها علي إكتشاف ذاتها وما بداخلها من قدرات ومهارات تصل بها إلي نوعية الحياة التي تريديها وبذلك يكون **قد تحقق الفرض الأول** .

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين وعي المرأة الريفية بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل) والتمكين الإقتصادي بأبعاده (الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع– تسويق المنتجات – تدوير المخلفات).

جدول (7) معاملات ارتباط بين وعي المبحوثات بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

المحاور	الإنفاق السليم	القدرة علي إنتاج سلع	تدوير المخلفات	تسويق المنتجات	مجموع التمكين الاقتصادي
الرغبة في العمل	**0.943	**0.838	*0.605	**0.955	**0.829
القدرة علي العمل	*0.637	**0.716	**0.934	**0.806	**0.704
الابتكار في العمل	**0.771	*0.618	**0.897	**0.918	**0.882
مجموع الكفاءة الإنتاجية	**0.819	**0.736	**0.857	**0.734	**0.797

يتضح من جدول (7) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مجموع الكفاءة الإنتاجية و الإنفاق السليم – القدرة على إنتاج سلع جديدة – تسويق المنتجات – تدوير المخلفات– مجموع التمكين الإقتصادي حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (**0.819**–**0.736**–**0.857**–**0.734**– **0.797**) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) .وتري الباحثة أن الإنتاجية ذات تأثير كبير في نجاح المشروعات التنموية كما تعتبر من عناصر التقدم الإقتصادي لأي بلد من البلدان فزيادة الإنتاج تحقق أقصي الأرباح الممكنة لأصحابها وتوفر السلع والخدمات للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة

ولذا تري الباحثة رغبة المرأة الريفية في العمل وقدرتها علي أدائه والإبتكار فيه يزيد من إدارة دخلها المالي وكذلك قدرتها على إدارة مشروع إنتاجي فتكون قادرة علي مساعدة نفسها الإرتقاء بمستوي معيشتها والتأثير على التغييرات ممن حولها لخلق وضع اجتماعي أكثر إنصافا فهي المحرك الأساسي لعملية التنمية وبذلك يكون **قد تحقق الفرض الثاني** .

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية موجبة دالة احصائيا بين بعض متغيرات المستوي الاجتماعي والاقتصادي (السن– المستوي التعليمي لربة الأسرة) ووعي المرأة الريفية عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده.

جدول (8) معاملات ارتباط بين وعي المبحوثات بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا للسن والمستوي التعليمي

المحور	السن	المستوي التعليمي
التخطيط	**0.915	*0.642
التنفيذ	**0.845	**0.938
التقييم	**0.814	**0.726
مجموع الكفاءة الإدارية	**0.886	**0.813
الرغبة في العمل	*0.609	**0.759
القدرة علي العمل	**0.877	*0.625
الابتكار في العمل	**0.794	**0.922
مجموع الكفاءة الإنتاجية	**0.736	**0.852
الإنفاق السليم	*0.601	**0.761
القدرة علي إنتاج السلع	**0.956	**0.828
تدوير المخلفات	**0.853	**0.927
تسويق المنتجات	**0.705	*0.634
مجموع التمكين الاقتصادي	**0.719	**0.804

❖ **السن**

- **يتبين من جدول (8) وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين السن والتخطيط والتنفيذ والتقييم ومجموع الكفاءة الإدارية** حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (**0.915 – **0.845 – **0.814 – **0.886) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) فكلما زاد السن كلما أصبحت المرأة الريفية أكثر قدرة على تحديد احتياجاتها الفعلية وتحديد ما ستقوم به من أعمال ومهام أسرية وأعمال إنتاجية والتنسيق بينها وبين وقتها وجهدها والتخطيط لها في ضوء مواردها المتاحة البشرية والمادية بدون إهدار للموارد مستغلة جميع إمكانات أفراد الأسرة والتنسيق بينهم لتنفيذ ما وكل إليهم من أعمال وتقييم ما حققته وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نورا الطوخي (2016) في وجود فروق دالة إحصاءيا في الكفاءة الإدارية لربة الأسرة تبعا للسن لصالح الفئات الاكبر سنا وتختلف هذه النتيجة مع دراسة خلود هدهود (2019)لا توجد علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين سن الزوجة والكفاءة الإدارية بمحاورها .

- كما يتبين من الجدول وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين السن والرغبة في العمل والقدرة على العمل والإبتكار في العمل والكفاءة الإنتاجية ككل حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (*0.609 – **0.877 – **0.794 – **0.736) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) عدا التخطيط دال عند مستوي معنوية0.05 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى أن المرأة الريفية على علم تام بالمسئوليات الملقاه على عاتقها من أعمال ومهام أسرية وإنتاجية والتي تزداد يوما بعد يوم فكلما زاد السن كلما زادت مسئولياتها وزادت معها رغبتها في تحقيق أهدافها فتشدد رغبتها بالعمل وتثقل خبرتها وتصبح أكثر قدرة على أداء العمل والإبتكار فيه فتزداد إنتاجيتها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبير الدويك ومنار خضر (2011) والتي أشارت إلى وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائيا بين الكفاءة الإنتاجية لربات الأسر وعمرهن عند مستوي دلالة 0.05 وتختلف مع دراسة إيمان قطب (2016) في عدم وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين عمر ربة الأسرة ومجموع الكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل– والقدرة علي العمل – الإبتكار في العمل).
- كما يتبين من الجدول وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين السن والإنفاق السليم– القدرة علي إنتاج السلع – تدوير المخلفات – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الاقتصادي حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (***0.601** – ***0.956** – ***0.853** – ***0.705** – ***0.719**) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) وترجع الباحثة هذه النتيجة إلي أن كلما زاد السن كلما أصبحت المرأة الريفية أكثر قدرة على تحديد نفقاتها الأسرية والإنتاجية فهي تحاول جاهدة توفير جميع احتياجات الاسرة من أعمال إنتاجية (تصنيع غذائي – إنتاج حيواني – حرف– نشاط تجاري كبيع فائض المحاصيل الزراعية – المشاركة في الأعمال الزراعية) تدر لها دخل حتي ولو كانت تعمل بوظيفة حكومية وتسويق هذه المنتجات من خلال المعارف أو القري المجاورة أو أسواق المدن بالإضافة إلي قدرتها علي تدوير مخلفاتها المنزلية والزراعية واستغلالها في إعادة إستخدامها كمخلفات الطيور والحيوانات وإعادة استخدامها كأسمدة للأرض مما يشير إلي هيمنة المرأة الريفية علي الإقتصاد غير الرسمي الأمر الذي لا تظهرة في العادة الإحصائيات الرسمية وتختلف عذه النتيجة مع دراسة أسماء سليمان (2016) في عدم

وجود دلالة إحصائية في السن مستوي الوعي بإدارة الدخل المالي وإدارة المشروعات الإنتاجية والتمكين الإقتصادي ككل .

❖ المستوي التعليمي

- **يتبين من جدول (8) وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين المستوي التعليمي والتخطيط والتنفيذ والتقييم ومجموع الكفاءة الإدارية** حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (0.642* – 0.938** – 0.726** – 0.813**) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) عدا التخطيط دال عند مستوى معنوية0.05 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى أنه بارتفاع المستوي التعليمي للمرأة الريفية تزاداد معارفها ومهاراتها وخبراتها وتستطيع ترتيب أفكارها فتخطط بأسلوب علمي مدروس وتبتعدعن الفوضي والعشوائية في التفكير مما يجعلها متصلة بالواقع وطموحه فيما تريد أن تصل إليه من أهداف أسرية و مشاريع إنتاجية فتزداد كفاءتها الإدارية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زينب عبدالصمد (2007) في وجود علاقة إرتباطية موجبة بين المستوى التعليمي للزوجة وبين مقومات الكفاءة الإدارية ودراسة رشا علوان(2007) في وجود فروق في المستوى التعليمي والكفاءة الإدارية لصالح المؤهل التعليمي الاعلي بينما أكدت دراسة دراسة سمر المرسي (2013) علي وجود علاقة إرتباطية موجبة بين المستوى التعليمي للزوجة ومحور التنفيذ وعلاقة إرتباطية سالبة بين المستوى التعليمي والتخطيط والتنظيم والتقييم وتختلف مع دراسة خلود هدهود (2019) في عدم وجود علاقة بين المستوي التعليمي للزوجة والكفاءة الإدارية بمحاورها .
- كما يتبين من الجدول وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين المستوى التعليمي والرغبة في العمل والقدرة على العمل والإبتكار في العمل والكفاءة الإنتاجية ككل حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (0.759** – 0.625* – 0.922** – 0.852**) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) عدا القدرة على العمل دالة عند مستوي معنوية0.05 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلي أنه مما لا شك فيه أن الدور المستنير الذي تلعبه المرأة في تعليمها وتعليم أولادها يؤثر بدرجة كبيرة وينعكس على رغبتها وقدرتها على العمل والإبتكار فيه و كفاءتها الإنتاجية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

إيمان إبراهيم (2002) ودراسة عبير الدويك ومنار خضر (2011) والتي أشارت الي وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين الكفاءة الإنتاجية لربات الأسر وبين المستويات التعليمية لهن عند مستوي دلالة 0.01 وتختلف مع دراسة إيمان قطب (2016) في عدم وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين عمر ربة الأسرة والكفاءة الإنتاجية بأبعادها (الرغبة في العمل– والقدرة علي العمل – الإبتكار في العمل).

- كما يتبين من الجدول وجود علاقة إرتباطية دالة إحصائيا بين المستوي التعليمي والإنفاق السليم– القدرة علي إنتاج السلع – تدوير المخلفات – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الاقتصادي حيث كانت قيم معامل ارتباط بيرسون (**0.761 - **0.828 - **0.927 - *0.634 - **0.804) على التوالي وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.01) ككل ويرجع ذلك إلي مدي أهمية التعليم في حياة المرأة ومدي تأثيره في أدوارها الأسرية والمجتمعية وتعزيز ثقتها بنفسها فكلما زاد مستوي تعليم المرأة كلما زاد لديها الوعى في مهارات الإنجاز والتطوير والإبتكار واستثمار الوقت وكذلك زيادة قدرتها على إدارة الأزمات وضغوط الحياة المختلفة مما ينمي إحساسها بالمسئولية والإعتماد على ذاتها للإرتقاء بنفسها ومستوي معيشة أسرتها ويتفق ذلك مع دراسة جيهان بدوي (2005) و أسماء سليمان (2016) اللاتي أكدتا على وجود دلالة قوية للمستوى التعليمي للمرأة واستقلاليتها لصالح المستوى التعليم المرتفع واتفقت أيضا مع نتائج دراسة مريم الأسود(2008) التي أكدت على أن قوة المرأة وتعزيز مكانتها لتشارك بفاعلية وبثقة في الأنشطة الإقتصادية للمجتمع من خلال تقويم النظام التعليمي الخاص بها وتؤكد دراسة كلا من Malhotra And Mather ، A (1997)،

- M(2003) ، Mason ، إيناس بدير ،رشا عبدالحميد (2006) ، جيهان بدوي (2010) على أن المستوي التعليمي للمرأة يؤثر على مستوي وعيها بالتمكين الإقتصادي وبذلك يكون **قد تحقق الفرض الثالث.**

الفرض الرابع: توجد فروق دالة إحصائيا في مستويات وعي أفراد عينة البحث بالكفاءة الإدارية بأبعادها والكفاءة الإنتاجية بأبعادها والتمكين الإقتصادي بأبعاده وفقا للعمل- عدد أفراد الأسرة – الدخل الشهري – الحالة الإجتماعية .

1- العمل

جدول (9) دلالة الفروق في متوسطات الكفاءة الإدارية بأبعاده تبعا لمتغير العمل ن=200

المحاور	العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	الفروق بين المتوسطات	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
التخطيط	تعمل	40.291	4.021	116	16.774	198	16.223	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	23.517	2.557	84				
التنفيذ	تعمل	30.346	3.527	116	-12.141	198	11.024	دال عند 0.01 لصالح غير العاملات
	لا تعمل	42.487	4.198	84				
التقييم	تعمل	30.357	3.036	116	8.942	198	7.220	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	21.415	2.224	84				
مجموع الكفاءة الإدارية	تعمل	100.994	7.320	116	13.575	198	10.109	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	87.419	6.021	84				

-أظهرت النتائج بجدول (9) أن هناك فروق ذات دلالة احصائية في مستويات وعي أفراد عينة البحث في التخطيط والتقييم والكفاءة الإدارية ككل وفقا للعمل لصالح العاملات حيث كانت الفروق بين المتوسطات (**16.774- 8.942- 13.575**) و بلغت قيم (ت) **16.223- 7.220 - 10.109** علي التوالي وهي قيم دالة عند مستوى معنوية 0.01 بينما توجد فروق دالة إحصائيا في مستوي وعي أفراد عينة البحث في التنفيذ بواقع (**12.141-**) لصالح غير العاملات حيث بلغت قيمة (ت) **11.024** وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلي أن المرأة الريفية العاملة تستطيع تحديد احتياجاتها والتخطيط لأعمالها ومهامها الأسرية والإنتاجية وتقييمها بكفاءة في محاولة منها للتوافق بين العمل والمنزل الإ أن محور التنفيذ جاء لصالح المرأة غير العاملة نظرا لقدرتها على أداء الأعمال في الوقت المناسب لها فستطيع التحكم في وقتها وجهدها بالإضافة مرونتها وحسن تصرفها وإتقانها لما تقوم به فقد يكون عملها الأسري هوعملها الوحيد فتقوم به بكفاءة عالية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إيمان سالم (2009)، وجود فروق لصالح العاملات في مستوي وعي ربات الأسر بالكفاءة الإدارية بأبعادها بينما ترى نورا

الطوخي(2016) وجود فروق في مستوي وعي ربات الأسر بالكفاءة الإدارية لصالح غير العاملات وتختلف هذه النتيجة مع دراسة سعيدة بن زاهي (2015)، خلود هدهود(2019) حيث لا توجد فروق بين درجات الزوجات العاملات وغير العاملات في إجمالي الكفاءة الإدارية ومحاورها

جدول (10) دلالة الفروق في متوسطات الكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لمتغير العمل ن=200

المحاور	العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	الفروق في المتوسطات	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
الرغبة في العمل	تعمل	34.402	3.745	116	8.892	198	8.025	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	25.510	2.123	84				
القدرة علي العمل	تعمل	32.209	3.278	116	11.768	198	11.116	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	20.441	2.621	84				
الإبتكار في العمل	تعمل	28.451	2.915	116	12.914	198	13.305	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	15.537	1.041	84				
مجموع الكفاءة الإنتاجية	تعمل	95.062	6.067	116	33.574	198	29.111	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	61.488	5.889	84				

,تبين من جدول (10) وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستويات وعي أفراد عينة البحث في الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل – مجموع الكفاءة الإنتاجية وفقا للعمل لصالح العاملات وكانت الفروق بين المتوسطات (8.892- 11.768- 12.914- 33.574) وبلغت قيم (ت) (8.025 - 11.116-13.305-29.111) علي التوالي وهي قيم دالة عند مستوى معنوية 0.01 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلي أن بالعمل تزداد معارف المرأة وتزداد دائرتها الإجتماعية فتتناقل الأفكار مما قد يولد أفكار بنائه تثير رغبتها في العمل وتزداد بها قدرتها على العمل والإبتكار فيه مما يؤثر على كفاءتها الإنتاجية بعكس المرأة غير العاملة التي قد تمل من الروتين اليومي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أسماء عبداللطيف ورشا منصور (2018) ودراسة عبير الدويك ومنار خضر (2011) حيث أشارا الي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإنتاجية وفقا للعمل لصالح العاملات عند مستوي دلالة 0.01 وتختلف مع دراسة نعمة رقبان (2005) في أن المرأة العاملة أقل دافعية للإنجاز من غير العاملة نتيجة لتعدد أدوارها داخل المنزل وخارجه وتختلف أيضا مع دراسة إيمان قطب (2016) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الكفاءة الإنتاجية وفقا للعمل.

جدول (11) دلالة الفروق في متوسطات التمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لمتغير العمل ن=200

المحاور	العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العينة	الفروق بين المتوسطات	درجات الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
الإنفاق السليم	تعمل	37.725	3.620	116	17.511	198	15.580	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	20.214	2.557	84				
القدرة على إنتاج السلع	تعمل	33.321	3.337	116	8.919	198	7.865	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	24.402	2.024	84				
تدوير المخلفات	تعمل	22.210	2.111	116	-14.422	198	12.214	دال عند 0.01 لصالح غير العاملات
	لا تعمل	36.632	3.538	84				
تسويق المنتجات	تعمل	43.301	4.044	116	23.314	198	20.215	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	19.987	1.026	84				
مجموع التمكين الإقتصادي	تعمل	136.557	8.027	116	35.322	198	31.308	دال عند 0.01 لصالح العاملات
	لا تعمل	101.235	7.442	84				

- يتضح من جدول(11) أن هناك فروق ذات دلالة احصائية في مستويات وعي أفراد عينة البحث في الإنفاق السليم – إنتاج سلع جديدة – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الإقتصادي وفقا للعمل لصالح العاملات وكانت الفروق(17.511 – 8.919 - 23.314 - 35.322) حيث بلغت قيم (ت) (15.580- 7.865- 20.215 – 31.308) على التوالي وهي قيم دالة عند مستوى معنوية 0.01 بينما توجد فروق دالة إحصائيا في مستوي وعي أفراد عينة البحث في تدوير المخلفات لصالح غير العاملات بفرق (14.422-) حيث بلغت قيمة (ت) 12.214 وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01 وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى أن المرأة الريفية العاملة تقوم بالعديد من الأنشطة داخل المنزل وخارجه مما يستلزم التخطيط للإستهلاك العائلي وبرمجته الزمنيه بترشيد الإنفاق واتباع مراحل إدارة الدخل المالي حتي يتحقق الإنفاق السليم وإشباع جميع إحتياجاتها الأسرية والإنتاجية كما أن المرأة الريفية العاملة مسئولة أيضا عن الإنتاج الحيواني وتربية الحيوانات الزراعية والكبيرة والصغيرة وتربية الدواجن كما تشارك في تمشيط الصوف وبعض الحرف وبعض الصناعات الغذائية كما أنها المسئولة عن تسويق هذه المنتجات وتدبير احتياجاتها التمويلية فبالعمل تتسع دائرة معارفها وتستطيع التسويق الجيد لمنتجاتها ومن تمكينها اقتصاديا أما بالنسبة لتدوير المخلفات فنجد المرأة الريفية الغير عاملة هي أكثر قدرة علي الإستفادة من المخلفات المنزلية النباتية والحيوانية كأحد المهام الإيجابية التي تقوم بها المرأة الريفية بصورة دورية وتقوم باستثمارها هذه المخلفات كسماد للأرض فهو سماد طبيعي ،جيد، وأمن ، وغير ضار بصحة الإنسان وإستخدام قش الأرز كعلف للحيوانات، يمكن إستخدام قش الأرز كبيئة زراعية لمحاصيل

أخرى، حطب القطن يستخدم كوقود للخبيز المنزلى، تبن القمح يستخدم كفرشة فى مزارع الدواجن للتدفئة، تبن القمح والفول يستخدم كعلف للحيوانات، عروش المحاصيل تستخدم فى صناعة السماد العضوى، طحن عروش المحاصيل المختلفة وتغطية التربة بها يمنع نمو الحشائش والحفاظ على رطوبة التربة، استخدام قش الأرز لحماية الشتلات الصغيرة من السقيع).

5- الحالة الإجتماعية

جدول (12) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200

المحاور	الحالة الاجتماعية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	8193.589	4096.795	2	57.024	0.01 دال
	داخل المجموعات	14153.211	71.844	197		
	المجموع	22346.800		199		
التنفيذ	بين المجموعات	7498.386	3749.193	2	25.561	0.01 دال
	داخل المجموعات	28895.240	146.676	197		
	المجموع	36393.626		199		
التقييم	بين المجموعات	7824.171	3912.086	2	36.331	0.01 دال
	داخل المجموعات	21212.894	107.680	197		
	المجموع	29037.065		199		
مجموع الكفاءة الإدارية	بين المجموعات	8154.241	4077.120	2	54.174	0.01 دال
	داخل المجموعات	14826.183	75.260	197		
	المجموع	22980.424		199		

جدول (13) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200

المحور	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 40.361	مطلقة م = 25.023	أرملة م = 31.155
التخطيط	متزوجة	-		
	مطلقة	15.338**	-	
	أرملة	9.206**	6.132**	-
التنفيذ	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 40.406	مطلقة م = 31.325	أرملة م = 30.998
	متزوجة	-		
	مطلقة	9.081**	-	
	أرملة	9.408**	0.327	-
التقييم	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 30.335	مطلقة م = 22.105	أرملة م = 20.002
	متزوجة	-		
	مطلقة	8.230**	-	
	أرملة	10.333**	2.103*	-
مجموع الكفاءة الإدارية	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 111.102	مطلقة م = 78.453	أرملة م = 82.155
	متزوجة	-		
	مطلقة	32.649**	-	
	أرملة	28.947**	3.702**	-

- يتبين من جدول(12)، (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا للحالة الإجتماعية حيث بلغت قيم (ف) 57.024 – 25.561 – 36.331 – 54.174 وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في التخطيط – التنفيذ – التقييم – الكفاءة الإدارية ككل لصالح المرأة الريفية المتزوجة وقد يرجع ذلك إلي أن المرأة الريفية المتزوجة يقع على عاتقها العديد من المهام والمسئوليات الأسرية والإنتاجية التي يتوجب عليها التخطيط لها وتنفيذها وفق الخطة الموضوعة مراعية المرونة وحسن التصرف ثم تقييمها للوقوف على عوامل النجاح والفشل .

- **جدول (14) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200**

المحاور	الحالة الاجتماعية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
الرغبة في العمل	بين المجموعات	8071.008	4035.504	2	48.741	0.01 دال
	داخل المجموعات	16310.503	82.794	197		
	المجموع	24381.511		199		
القدرة علي العمل	بين المجموعات	7736.043	3868.022	2	32.914	0.01 دال
	داخل المجموعات	23151.018	117.518	197		
	المجموع	30887.061		199		
الإبتكار في العمل	بين المجموعات	8047.292	4023.646	2	47.326	0.01 دال
	داخل المجموعات	16748.727	85.019	197		
	المجموع	24796.019		199		
مجموع الكفاءة الإنتاجية	بين المجموعات	7430.171	3715.085	2	23.848	0.01 دال
	داخل المجموعات	30688.458	155.779	197		
	المجموع	38118.629		199		

جدول (15) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200

المحاور	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 21.427	مطلقة م = 30.491	أرملة م = 37.004
الرغبة في العمل	متزوجة	-		
	مطلقة	**9.064	-	
	أرملة	**15.577	**6.513	-
القدرة علي العمل	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 34.413	مطلقة م = 26.262	أرملة م = 24.108
	متزوجة	-		
	مطلقة	**8.151	-	
	أرملة	**10.305	*2.154	-
الإبتكار في العمل	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 27.756	مطلقة م = 14.635	أرملة م = 22.021
	متزوجة	-		
	مطلقة	**13.121	-	
	أرملة	**5.735	**7.386	-
مجموع الكفاءة الإنتاجية	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 83.596	مطلقة م = 71.388	أرملة م = 83.133
	متزوجة	-		
	مطلقة	**12.208	-	
	أرملة	0.463	**11.745	-

- **يتبين من جدول (14) (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها** تبعا للحالة الإجتماعية **حيث بلغت قيم (ف)**48.741 – 32.914– 47.326 – 23.848 **وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار** LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في الرغبة في العمل لصالح المرأة الأرملة وقد يرجع ذلك الي أن الأرملة يقع على عاتقها مسئولية الأسرة فتتوالي عليها احتياجات اسرة فهي في رغبة مستمرة للعمل لزيادة مواردها وتحقيق الإشباع لإسرتها أما بالنسبة للفروق في القدرة علي العمل – الإبتكار في العمل – الكفاءة الإنتاجية ككل فكانت لصالح المرأة المتزوجة الأمر الذي يرجع إلي أن المرأة الريفية المتزوجة على علم تام بمهامها الأسرية والإنتاجية فتقوم بإنجازها أول بأول وتكتشف أفضل الطرق لأدائها في أقل وقت وأقل جهد وبكفاءة عالية.

جدول (16) تحليل التباين للفروق في متوسطات التمكين الإقتصادي بأبعادها تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200

المحاور	الحالة الاجتماعية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
الإنفاق السليم	بين المجموعات	8315.168	4157.584	2	67.200	0.01 دال
	داخل المجموعات	12188.140	61.869	197		
	المجموع	20503.308		199		
نتاج سلع جديدة	بين المجموعات	7629.652	3814.826	2	29.325	0.01 دال
	داخل المجموعات	25627.552	130.089	197		
	المجموع	33257.204		199		
تدوير المخلفات	بين المجموعات	7837.542	3918.771	2	36.889	0.01 دال
	داخل المجموعات	20927.649	106.232	197		
	المجموع	28765.191		199		
تسويق المنتجات	بين المجموعات	7537.277	3768.639	2	26.608	0.01 دال
	داخل المجموعات	27902.220	141.636	197		
	المجموع	35439.497		199	35.623	
مجموع التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	7806.812	3903.406	2		0.01 دال
	داخل المجموعات	21586.664	109.577	197		
	المجموع	29393.476		199		

جدول (17) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في التمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لمتغير الحالة الإجتماعية ن =200

المحاور	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 39.158	مطلقة م = 32.241	أرملة م = 24.024
الإنفاق السليم	متزوجة	-		
	مطلقة	**6.917	-	
	أرملة	**15.134	**8.217	-
القدرة علي إنتاج السلع	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 23.241	مطلقة م = 31.764	أرملة م = 32.291
	متزوجة	-		
	مطلقة	**8.523	-	
	أرملة	**9.050	0.527	-
تدوير المخلفات	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 27.702	مطلقة م = 34.531	أرملة م = 36.621
	متزوجة	-		
	مطلقة	**6.829	-	
	أرملة	**8.919	*2.090	-
تسويق المنتجات	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 41.114	مطلقة م = 35.051	أرملة م = 34.765
	متزوجة	-		
	مطلقة	**6.063	-	
	أرملة	**6.349	0.286	-
التمكين الإقتصادي ككل	الحالة الاجتماعية	متزوجة م = 131.215	مطلقة م = 133.587	أرملة م = 127.701
	متزوجة	-		
	مطلقة	*2.372	-	
	أرملة	**3.514	**5.886	-

- يتبين من جدول (16) (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي التمكين الإقتصادي بأبعادها الإنفاق السليم – القدرة علي إنتاج السلع – تدوير المخلفات – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الإقتصادي تبعا للحالة الإجتماعية حيث بلغت قيم (ف) 67.200- 29.325 – 36.889 – 26.608 – 35.623 وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في الإنفاق السليم – والتسويق للمنتجات لصالح المرأة المتزوجة الأمر الذي قد يرجع إلي تعدد احتياجات المرأة المتزوجة وتعدد نفقاتها وقدرتها علي تلبية احتياجاتها بمنتجات تدر عليها دخل وتقوم بتسويقها كما يوجد اختلاف في إنتاج السلع – تدوير المخلفات لصالح الأرملة نظرا لإرتفاع الأسعار وإنخفاض المعاشات فالأرملة هي الأكثر احتياجا إلى انتاج السلع والقيام بمشروع إنتاجي يدر دخلال علي أسرتها وتتمكن من خلاله إقتصاديا كما أنها في قلق دائم علي أسرتها من المستقبل خوفا على أبنائها أوبينما يوجد اختلاف في مجموع

التمكين الإقتصادي لصالح المطلقة وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أسماء سليمان (2016) عدم وجود دلالة إحصائيا بين مستوي وعي المرأة بالتمكين الإقتصادي ككل والحالة الإجتماعية .

6- عدد الأفراد الأسرة

جدول (18) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة ن =200

المحاور	عدد أفراد الأسرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	7868.621	3934.311	2	38.230	0.01 دال
	داخل المجموعات	20273.486	102.911	197		
	المجموع	28142.107		199		
التنفيذ	بين المجموعات	7498.386	3749.193	2	25.561	0.01 دال
	داخل المجموعات	28895.240	146.676	197		
	المجموع	36393.626		199		
التقييم	بين المجموعات	7679.160	3839.580	2	30.929	0.01 دال
	داخل المجموعات	24456.283	124.144	197		
	المجموع	32135.443		199		
مجموع الكفاءة الإدارية	بين المجموعات	8007.597	4003.799	2	45.078	0.01 دال
	داخل المجموعات	17497.571	88.820	197		
	المجموع	25505.168		199		

جدول (19) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة ن =200

المحاور	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 39.341	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 37.065	6 أفراد فأكثر م = 22.482
التخطيط	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	*2.276	-	
	6 أفراد فأكثر	**16.859	**14.583	-
التنفيذ	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 42.210	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 34.458	6 أفراد فأكثر م = 27.103
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**7.752	-	
	6 أفراد فأكثر	**15.107	**7.355	-
التقييم	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 33.358	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 31.021	6 أفراد فأكثر م = 19.859
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	*2.337	-	
	6 أفراد فأكثر	**13.499	**11.162	-
مجموع الكفاءة الإدارية	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 114.909	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 102.544	6 أفراد فأكثر م = 69.444
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**12.365	-	
	6 أفراد فأكثر	**45.465	**33.100	-

جدول(18)، (19) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لعدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيم (ف)38.230 - 25.561 - 30.929 - 45.078 وهي قيم دالة عند مستوى معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في التخطيط – التنفيذ – التقييم – الكفاءة الإدارية ككل لصالح الأسرة الصغيرة وقد يرجع ذلك إلى أن الأسرة تستطيع تحديد احتياجاتها والتخطيط لها وإدارة شئونها بكفاءة وتتفق هذه الدراسة مع دراسة زينب عبدالصمد (2007) أسماء المرسي (2013) خلود هدهود (2019) على وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين عدد أفراد الأسرة وإجمالي الكفاءة الإدارية ومحاورها القدرة علي التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم .

جدول (20) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة
ن =200

المحاور	عدد أفراد الأسرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
الرغبة في العمل	بين المجموعات	8277.932	4138.966	2	63.842	دال0.01
	داخل المجموعات	12771.816	64.832	197		
	المجموع	21049.748		199		
القدرة علي العمل	بين المجموعات	8221.180	4110.590	2	59.142	دال0.01
	داخل المجموعات	13692.198	69.504	197		
	المجموع	21913.378		199		
الإبتكار في العمل	بين المجموعات	7590.306	3795.153	2	28.126	دال0.01
	داخل المجموعات	26582.099	134.935	197		
	المجموع	34172.405		199		
مجموع الكفاءة الإنتاجية	بين المجموعات	8084.386	4042.193	2	49.564	دال0.01
	داخل المجموعات	16066.319	81.555	197		
	المجموع	24150.705		199		

جدول (21) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة ن =200

المحاور	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 17.723	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 28.891	6 أفراد فأكثر م = 35.501
الرغبة في العمل	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**11.168	-	
	6 أفراد فأكثر	**17.778	**6.610	-
القدرة علي العمل	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 16.005	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 21.426	6 أفراد فأكثر م = 30.888
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**5.421	-	
	6 أفراد فأكثر	**14.883	**9.462	-
الإبتكار في العمل	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 28.099	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 21.231	6 أفراد فأكثر م = 20.836
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**6.868	-	
	6 أفراد فأكثر	**7.263	0.395	-
مجموع الكفاءة الإنتاجية	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 61.827	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد م = 71.548	6 أفراد فأكثر م = 87.225
	أقل من 4 أفراد	-		
	من 4 أفراد لأقل من 6 أفراد	**9.721	-	
	6 أفراد فأكثر	**25.398	**15.677	-

– يتبين من جدول(20)، (21) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا لعدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيم (ف) 63.842 – 59.142 – 28.126 – 49.564 وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في الرغبة في العمل – القدرة علي العمل – مجموع الكفاءة الإنتاجية لصالح الأسرة الكبيرة وقد يرجع ذلك إلى أن الأسر الكبيرة تشجع بعضها بعضا نحو العمل والإنجار وتساعدهم ربة الأسرة في توزيع الأعمال على كل منهم حسب مهاراتهم وميولهم فتزيد الكفاءة الإنتاجية بينما الفروق في الإبتكار في العمل فكانت لصالح الأسرة الصغيرة كلما صغر عدد أفراد الأسرة كلما استطاعت ربة الأسرة التركيز معهم والوصول الي التميز في أداء العمل والإبتكار فيه واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبير الدويك ومنارخضر (2011) إلى وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائيا بين حجم الأسرة والكفاءة الإنتاجية لربات الأسر عند مستوي دلالة 0.05 وتختلف هذه النتيجة مع دراسة إيمان قطب(2019) لاتوجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائيا بين عدد أفراد الأسرة والكفاءة الإنتاجية ككل وكذلك دراسة نعمة رقبان (2005) كلما زاد عدد الأبناء قلت الدافعية للإنجاز لدى ربة الأسرة .

جدول (22) تحليل التباين للفروق في متوسطات التمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة ن =200

المحاور	عدد افراد الاسرة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحريه	قيمه (ف)	الدلاله
الإنفاق السليم	بين المجموعات	7996.745	3998.372	2	44.487	دال0.01
	داخل المجموعات	17705.673	89.877	197		
	المجموع	25702.418		199		
القدرة علي إنتاج السلع	بين المجموعات	7709.551	3854.775	2	31.970	دال0.01
	داخل المجموعات	23753.576	120.577	197		
	المجموع	31463.127		199		
تدوير المخلفات	بين المجموعات	7989.290	3994.645	2	44.088	دال0.01
	داخل المجموعات	17849.475	90.606	197		
	المجموع	25838.765		199		
تسويق المنتجات	بين المجموعات	8283.205	4141.603	2	64.304	دال0.01
	داخل المجموعات	12688.193	64.407	197		
	المجموع	20971.398		199		
مجموع التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	8231.957	4115.978	2	59.998	دال0.01
	داخل المجموعات	13514.544	68.602	197		
	المجموع	21746.501		199		

جدول (23) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في التمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة ن =200

المحاور	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 24.415	من 4 افراد لاقل من 6 افراد م = 33.241	6 افراد فاكثر م = 39.971
الإنفاق السليم	اقل من 4 افراد	-		
	من 4 افراد لاقل من 6 افراد	**8.826	-	
	6 افراد فاكثر	**15.556	**6.730	-
القدرة علي انتاج السلع	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 19.246	من 4 افراد لاقل من 6 افراد م = 21.495	6 افراد فاكثر م = 30.551
	اقل من 4 افراد	-		
	من 4 افراد لاقل من 6 افراد	*2.249	-	
	6 افراد فاكثر	**11.305	**9.056	-
تدوير المخلفات	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 22.412	من 4 افراد لاقل من 6 افراد م = 30.666	6 افراد فاكثر م = 38.815
	اقل من 4 افراد	-		
	من 4 افراد لاقل من 6 افراد	**8.254	-	
	6 افراد فاكثر	**16.403	**8.149	-
تسويق المنتجات	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 42.288	من 4 افراد لاقل من 6 افراد م = 35.706	6 افراد فاكثر م = 21.965
	اقل من 4 افراد	-		
	من 4 افراد لاقل من 6 افراد	**6.582	-	
	6 افراد فاكثر	**20.323	**13.741	-
مجموع التمكين الإقتصادي	عدد أفراد الأسرة	أقل من 4 أفراد م = 108.361	من 4 افراد لاقل من 6 افراد م = 121.108	6 افراد فاكثر م = 131.302
	اقل من 4 افراد	-		
	من 4 افراد لاقل من 6 افراد	**12.747	-	
	6 افراد فاكثر	**22.941	**10.194	-

- يتبين من جدول(22)، (23) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالتمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لعدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيم (ف)44.487 - 31.970 -

44.088 – 64.304 – 59.998هي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في الإنفاق السليم –قدرة علي إنتاج السلع – تدوير المخلفات – مجموع التمكين الإقتصادي لصالح الأسر الكبيرة وقد يرجع ذلك إلى أن المراة الريفية تشجيع أبنائها على التعاون والعمل الجماعى، و حسن معاملة الأخرين ومساعدتهم عند الحاجة، واللإشتراك فى أى عمل تنموى داخل القرية، الأفضل وتستشيرهم عند اتخاذ بعض القرارات لتنمية شخصيتهم حتي يتسني لهم القيام بهذه المهام بمفردهم فيما بعد وتولي زمام الأمور أما بالنسبة تسويق المنتجات فكانت الفروق لصالح الأسر الصغيرة وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أسماء سليمان(2016) في عدم وجود فروق ذات دالة إحصائيا بين مستوى الوعي بالتمكين الإقتصادي وحجم الأسرة

4- الدخل الشهري

جدول (24) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإنتاجية بابعادها تبعا لمتغير الدخل الشهري ن =200

المحاور	الدخل الشهري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
التخطيط	بين المجموعات	7918.358	3959.179	2	40.513	دال0.01
	داخل المجموعات	19252.202	97.727	197		
	المجموع	27170.560		199		
التنفيذ	بين المجموعات	7760.737	3880.368	2	33.828	دال0.01
	داخل المجموعات	22597.728	114.709	197		
	المجموع	30358.465		199		
التقييم	بين المجموعات	8285.981	4142.991	2	64.548	دال0.01
	داخل المجموعات	12644.295	64.184	197		
	المجموع	20930.276		199		
مجموع الكفاءة الإدارية	بين المجموعات	8124.058	4062.029	2	52.115	دال0.01
	داخل المجموعات	15354.844	77.943	197		
	المجموع	23478.902		199		

جدول (25) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا لمتغير للدخل الشهري ن =200

المحاور	الدخل الشهري	منخفض م = 20.445	متوسط م = 27.720	مرتفع م = 36.621
التخطيط	منخفض	-		
	متوسط	**7.275	-	
	مرتفع	**16.176	**8.901	-
التنفيذ	الدخل الشهري	منخفض م = 23.024	متوسط م = 25.510	مرتفع م = 34.406
	منخفض	-		
	متوسط	*2.486	-	
	مرتفع	**11.382	**8.896	-
التقييم	الدخل الشهري	منخفض م = 16.628	متوسط م = 23.337	مرتفع م = 34.025
	منخفض	-		
	متوسط	**6.709	-	
	مرتفع	**17.397	**10.688	-
مجموع الكفاءة الإدارية	الدخل الشهري	منخفض م = 60.097	متوسط م = 76.567	مرتفع م = 105.052
	منخفض	-		
	متوسط	**16.470	-	
	مرتفع	**44.955	**28.485	-

يتبين من جدول (24) (25) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالكفاءة الإدارية بأبعادها تبعا للدخل الشهري حيث بلغت قيم (ف) 40.513 – 33.826 – 64.548 – 52.115 وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في التخطيط – التنفيذ – التقييم – مجموع الكفاءة الإدارية لصالح فئة الدخل المرتفع وقد يرجع ذلك إلي كلما توافر الدخل كلما استطاعت ربة الأسرة توفير احتياجاتها والتخطيط لأعمالها ومهامها واستخدام البدائل المتاحة لها واشباع أكبرقدر ممكن من احتياجات أسرتها وتختلف هذه النتيجة مع دراسة خلود هدهود(2019) حيث لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الكفاءة الإدارية والدخل الشهري للأسرة .

جدول (26) تحليل التباين للفروق في متوسطات الكفاءة الإنتاجية بابعادها تبعا لمتغير الدخل الشهري ن =200

المحاور	الدخل الشهري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
الرغبة في العمل	بين المجموعات	7854.813	3927.407	2	37.627	دال0.01
	داخل المجموعات	20562.600	104.379	197		
	المجموع	28417.413		199		
القدرة علي العمل	بين المجموعات	8032.595	4016.298	2	46.477	دال0.01
	داخل المجموعات	17023.734	86.415	197		
	المجموع	25056.329		199		
الإبتكار في العمل	بين المجموعات	8329.090	4164.545	2	68.516	دال0.01
	داخل المجموعات	11973.984	60.782	197		
	المجموع	20303.074		199		
مجموع الكفاءة الإنتاجية	بين المجموعات	7935.343	3967.671	2	41.333	دال0.01
	داخل المجموعات	18910.584	95.993	197		
	المجموع	26845.927		199		

جدول (27) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في الكفاءة الإنتاجية بابعادها تبعا لمتغير للدخل الشهري ن =200

المحاور	الدخل الشهري	منخفض م = 22.410	متوسط م = 36.444	مرتفع م = 34.112
الرغبة في العمل	منخفض	-		
	متوسط	**14.034	-	
	مرتفع	**11.702	*2.332	-
القدرة علي العمل	الدخل الشهري	منخفض م = 18.481	متوسط م = 25.052	مرتفع م = 34.489
	منخفض	-		
	متوسط	**6.571	-	
	مرتفع	**16.008	**9.437	-
الإبتكار في العمل	الدخل الشهري	منخفض م = 13.778	متوسط م = 20.208	مرتفع م = 29.275
	منخفض	-		
	متوسط	**6.430	-	
	مرتفع	**15.497	**9.067	-
مجموع الكفاءة الإنتاجية	الدخل الشهري	منخفض م = 54.669	متوسط م = 81.704	مرتفع م = 97.876
	منخفض	-		
	متوسط	**27.035	-	
	مرتفع	**43.207	**16.172	-

يتبين من جدول (26) (27) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالكفاءة الإنتاجية بأبعادها تبعا للدخل الشهري حيث بلغت قيم (ف) 37.627 – 46.477 – 68.516– – 41.333 وهي قيم دالة عند مستوى معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في القدرة على العمل والإبتكار في العمل والكفاءة الإنتاجية ككل لصالح فئة الدخل المرتفع بينما وجد فروق في الرغبة في العمل لصالح فئة الدخل المتوسط وقد يرجع ذلك أنه عندما يرتفع الدخل الشهري للأسرة توفرت لديها العديد من الموارد مثل الأجهزة والأدوات المنزلية الحديثة التي تعينها على أداء المهام المنزلية بسهولة كما يتوافر لديها الأدوات التثقيفية التي تمدها بالمعلومات عن إدارة الموارد وتبسط الأعمال المنزلية وبالتالي تزداد كفاءتها الإنتاجية وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أسماء عبداللطيف ورشا منصور (2018) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الكفاءة الإنتاجية تبعا للدخل الشهري لصالح الدخل الشهري المرتفع .

جدول (28) تحليل التباين للفروق في متوسطات التمكين الإقتصادي بأبعادها تبعا لمتغير الدخل الشهري
ن =200

المحاور	الدخل الشهري	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
الإنفاق السليم	بين المجموعات	7882.043	3941.021	2	38.829	دال0.01
	داخل المجموعات	19994.798	101.496	197		
	المجموع	27876.841		199		
القدرة علي إنتاج السلع	بين المجموعات	7955.595	3977.798	2	42.340	دال0.01
	داخل المجموعات	18507.983	93.949	197		
	المجموع	26463.578		199		
تدوير المخلفات	بين المجموعات	8297.648	4148.824	2	65.591	دال0.01
	داخل المجموعات	12460.788	63.253	197		
	المجموع	20758.436		199		
تسويق المنتجات	بين المجموعات	7970.333	3985.167	2	43.093	دال0.01
	داخل المجموعات	18218.214	92.478	197		
	المجموع	26188.547		199		
مجموع التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	7947.760	3973.880	2	41.947	دال0.01
	داخل المجموعات	18663.129	94.737	197		
	المجموع	26610.889		199		

جدول (29) معامل LSD لأقل فرق معنوي بين المتوسطات الحسابية في التمكين الإقتصادي بأبعاده تبعا لمتغير للدخل الشهري ن =200

المحاور	الدخل الشهري	منخفض م = 40.478	متوسط م = 31.189	مرتفع م = 29.015
الإنفاق السليم	منخفض	-		
	متوسط	**9.289	-	
	مرتفع	**11.463	*2.147	-
القدرة علي إنتاج السلع	الدخل الشهري	منخفض م = 26.857	متوسط م = 33.335	مرتفع م = 17.748
	منخفض	-		
	متوسط	**6.478	-	
	مرتفع	**9.109	**15.587	-
تدوير المخلفات	الدخل الشهري	منخفض م = 34.445	متوسط م = 39.910	مرتفع م = 25.541
	منخفض	-		
	متوسط	**5.465	-	
	مرتفع	**8.904	**14.369	-
تسويق المنتجات	الدخل الشهري	منخفض م = 24.498	متوسط م = 31.157	مرتفع م = 40.668
	منخفض	-		
	متوسط	**6.659	-	
	مرتفع	**16.170	**9.511	-
مجموع التمكين الإقتصادي	الدخل الشهري	منخفض م = 126.278	متوسط م = 135.591	مرتفع م = 112.972
	منخفض	-		
	متوسط	**9.313	-	
	مرتفع	**13.306	**22.619	-

- يتبين من جدول (28) (29) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوي الوعي بالتمكين الإقتصادي بأبعادها الإنفاق السليم – إنتاج السلع – تدوير المخلفات – تسويق المنتجات – مجموع التمكين الإقتصادي تبعا للدخل الشهري حيث بلغت قيم (ف) 38.829 – 42.340 – 65.591 – 43.093 – 41.947 علي التوالي وهي قيم دالة عند مستوي معنوية 0.01 ولمعرفة دلالة الفروق تم عمل اختبار LSD لنتائج الاختبارات البعدية بطريقة أقل فرق معنوي وقد تبين أن هناك اختلاف بين أفراد عينة الدراسة في إنتاج السلع – تدوير المخلفات – مجموع التمكين الإقتصادي لصالح فئة الدخل المتوسط وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن الأسر ذات الدخل المتوسط تبذل قصاري جهدها لتوفير مستلزماتها الأسرية والإنتاجية من إنتاج سلع وإعادة تدوير مخلفاتها واستخدامها بينما توجد فروق في الإنفاق السليم لصالح فئة الدخل المنخفض وترجع الباحثة هذه النتيجة إلي أن الأسر ذات الدخل المنخفض هي أكثر حاجه لترشيد نفقاتها وإتباع مراحل إدارة الدخل المالي حتي تصل إلي الإنفاق السليم وتفي باحتياجاتها الأسرية والإنتاجية وتوجد فروق في تسويق المنتجات لصالح فئة الدخل المرتفع وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلي ان التسويق

من العوامل المؤثرة في نجاح أي مشروع إنتاجي كما يستلزم وضع ميزانية خاصة به ويتفق هذه النتيجة من نتائج **دراسة أسماء سليمان(2016) والتي أظهرت** وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بالتمكين الإقتصادي تبعا للدخل الشهري للأسرة لصالح الفئات الأعلى في الدخل وتتفق أيضا مع دراسة Stefanie ، L (2003) التي أشارت الي أن نسبة كبيرة من السيدات يلجأن لسد الفجوة في المستوى الإقتصادي وزيادة دخل أسرهن عن طريق الإستفادة من المساعدات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التي تدعم الأعمال الفنية والحرفية البسيطة حيث أكدت دراسة سوسن جاد (2009) علي أن المرأة أكثر الفئات التي يمكنها المساهمة في زيادة دخل أسرتها عن طريق الإشتراك في مشروعات الأسر المنتجة المدرة للدخل فزيادة الدخل الشهري أحد العوامل المؤثرة علي التمكين الإقتصادي للمرأة حيث رغبة المرأة في زيادة دخل أسرتها تشجعها علي إقامة مشروع إنتاجي خاص بها يلائم مهاراتها وقدراتها مما يزيد من فرصتها في التمكين الإقتصادي ويتفق ذلك مع دراسة(2002) A ، Adurba ودراسة هناء السيد(2001) فقد أكدتا علي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ضعف مستوي الدخل ونقص الوعي بإدارة المشروعات الصغيرة والدخل مما يقلل من وعيها بالتمكين الإقتصادي وبذلك يكون قد تحقق الفرض الرابع.

التوصيات:

توصيات البحث موجهه للجهات الأتيه:-

- **وزارة التضامن الإجتماعي**

1- مساعدة مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها وإزالة المعوقات التي تواجهها كضعف الموارد وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق وقلة الإعداد والتدريب لراغبي المشروعات الإنتاجية وكذلك تفعيل دور المجلس القومي للمرأة

2- تدريب المرأة الريفية حتي يتحسن أدائها الوظيفي في العمل وتنمية مهاراتها فالمادة العلمية التي يحصل عليها المتدربة في الدورة التدريبية ملائمة لإحتياجاتها.

3- توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة والإنتاجية وإعطاء القروض وتسهيل إجراءاتها بالنسبة للمرأة.

4- عقد دورات تدريبية وورش عمل للمرأة الريفية عن إعداد دراسات جدوي إقتصادية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات وتدريبها علي أساليب وطرق التسويق وتقديم الالمساعدات الفنية والمالية لتطوير مشروعات المرأة من قبل متخصصي إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة بهدف تعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة .

5- عمل إستفتاءات وإستبيانات ميدانية عن أهم المشكلات التي تواجهها المرأة الريفية ويعيقها عن أداء دورها التنموي والعمل على إيجاد مقترحات وحلول لهذه المشكلات وعرضها على الجهات الداعمة للمرأة.

6- عمل مشروع قومي بكل قرية يخدم كل سكان القرية ويحمل على عاتقه تطوير الصناعة التي تمتاز بها هذه القرية فيضم به النساء الريفيات ويقمن بعمل منتجاتهم وفق مواصفات قياسية يحددها المشروع ويقوم بتسويقها فتفي باحتياج القرية والمدينة ويحد من مشكلة الهجرة الي المدن والفقر والبطالة.

7- عمل برتوكولات تعاون بين الشركات (التي تنتج نفس المنتجات الريفية) وأصحاب المنتجات الريفية بعد تدريبهم علي ما يجتاجونه من منتجات .

8- إقامة معارض وأسواق خاصة بالمنتجات الريفية والحرفية والتسويق لها محليا وعالميا وترعاها الدولة المصرية فهي عنوان لها .

- **وزارة الإعلام**

1- الإهتمام ببرامج التليفزيون المقدمة للمرأة وتخصيص بعضها للمرأة الريفية وتوعيتها بدور المشروعات الإنتاجية في تنمية وتمكين المرأة من خلال زيادة الدخل الإقتصادي للأسرة وتشجيعها علي الإستثمار والإدخار وزيادة وعيها بالمشاركة في تنمية المجتمع.

2- إعداد حملات إعلامية تستهدف خلق حالة من الوعي لدي المرأة الريفية لتدرك أهمية التغيير كضورة اجتماعية لإستقلاليتها وتمكينها إقتصاديا .

3- إعداد برامج حوارية مع نماذج من سيدات ريفيات ناجحات تخطين حاجز العادات والتقاليد والعمل من أجل لقمة العيش وتسليط الضوء علي تجاربهن وأكثر المشكلات التي واجهتهن

4- عقد ندوات تثقيفية وإذاعتها تستهدف خلق حالة من الوعي الإداري للمرأة الريفية لتحقيق الكفاءة الإدارية وتنمية إدارة الدخل المالي والإدخار وزيادة رغبتها في العمل.

5- الترويج للخدمات الإقتصادية التي تقدمها المرأة الريفية وأماكنها من خلال إعلانات التلفزيون.

- **وزارة البيئة**

وضع استراتيجية شاملة للإنتقال من الإقتصاد البني إلى الإقتصاد الأخضر تشترك فيها جميع القطاعات والبرامج.

- **الأسرة**

علي الأسرة مساندة المرأة الريفية وعدم الوقوف أمام رغباتها بحجة العادات والتقاليد واعطائها الفرصة لتكون كائن مستقل له اختياراته وقراراته .

المراجع:

1-إسراء أبولحيه (2016):دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الإقتصادي والإجتماعي لذوي الإعاقة

في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة اللإسلامية ،غزة ، فلسطين.

2-أسماء أحمد التلاوي (2016):الوعي بإدارة بعض الموارد وعلاقته بالرضا عن الحياة لدي زوجات الأسر الممتدة ، رسالة ماجستير ،كلية الإقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية.

3-أسماء سلامة عويضة سليمان (2016):فاعلية برنامج تدريبي لتنفيذ مكملات التصميم الداخلي للمسكن مستوحاه من التراث الشعبي بسيناء كمدخل لتمكين المرأة البدوية إقتصاديا، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد المنزلي جامعة حلوان .

4-أسماء ممدوح فتحي عبداللطيف،رشا رشاد محمود منصور(2018):مهارات واستراتيجيات تفاوض الزوجة لإدارة الخلاف مع الزوج وعلاقتها بكفاءتها الإنتاجية ، المؤتمر الدولي ، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

5-الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(2015): www.almasryalyoum.com

6-أمل سالم (2013): المؤسسات الصغيرة كأداة التمكين الإقتصادي للمرأة في الجزائر ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،عدد 3، الجزائر.

7-إيمان شعبان أحمد إبراهيم (2002): دافعية الزوجة نحو إنجاز مسئولياتها المنزلية وأثر ذلك على كفاءتها الإدارية ، رسالة دكتوراه ،قسم إدارة المنزل والمؤسسات، كلية الإقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية .

8-إيمان عبدالحميد عبداله الوشاحي (2013):وعي وممارسة المرأة للعمل التطوعي وعلاقته بقدرتها على إدارة شئون الأسرة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية .

9-إيمان عثمان محمد سالم (2009):علاقة إدارة وقت ربة الاسرة بالسمات الشخصية للمراهقين ،رسالة ماجستير ،قسم إدارة المنزل والمؤسسات ،كلية الإقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية.

10-إيمان محمد قطب(2016):التحفيز وعلاقته بالكفاءة الإنتاجية لربة الأسرة ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد المنزلي جامعة المنوفية.

11-إيناس ماهر الحسيني بدير ، رشا عبدالعاطي راغب عبدالحميد (2006):المهارات الحياتية ودورها في تمكين المرأة العاملة كمدخل للتنمية البشرية ، بحث منشور في مجلة المؤتمر العربي العاشر للإقتصاد المنزلي ، كلية الإقتصاد المنزلي ، المجلد 16 ،عدد3،أغسطس ، جامعة المنوفية.

12-برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011):نحو اقتصاد اخضر مسارات الي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

13-حمد سعيد العميري(2008):الروح المعنوية وأثرها علي موظفي الدفاع المدني ،رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ،عمان.

14-جيهان محمود ثروت بدوي (2005): الإدراك المتغير للدور الإجتماعي للمرأة في المجتمع المصري، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية الأداب ، جامعة المنصورة.

15-جيهان محمود ثروت بدوي (2010):العلاقة بين التحولات الإجتماعية والثقافية وقضايا النوع للمرأة المصرية: دراسة حالة لتطور قوانين الأحوال الشخصية في مصر ، دكتوراه غير منشورة ،كية الأداب ، حامعة المنصورة.

16-خلود رضا محمد البكري هدهود (2019):الكدر الزواجي وعلاقته بالكفاءة الإدارية للزوجةفي ظل عمل الزوج بنظام المناوبات ، رسالة ماجستير ، كلية الإقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية، القاهرة .

17-ذوقان عبيدات وعبدالرحمن عدس وكايد عبدالحق (2014):- البحث العلمي – مفهومة وأدواته وأساليبه – الطبعة الست عشر – دار الفكر للنشر والتوزيع.

18-رحمه أحمد عبدالشافي (2006):دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة ، المعهد القومي للإدارة العليا ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية،القاهرة.

19-زينب محمد عبدالصمد (2007):مقومات الكفاءة الإدارية وعلاقتها بأنماط السلوك الإدخاري لدي الزوجات بمدينة جدة ، مجلة بحوث الإقتصاد المنزلي ، مجلد (17)العدد 4 أكتوبر ،جامعة المنوفية ،مصر.

20-ساطع محمود الراوي، طه أحمد الطيار (2012):تركيبة وإنتاجية النفايات الصلبة في مدينة الموصل مقارنة بين عقدين – مجلة تكريت للعلوم الهندسية ، مركز بحوث البيئة والسيطرة على التلوث ، جامعة الموصل ، العراق –المجلد 19 – العدد1 أذار 2012

21-سحر محمد شلبى نويصر (2015): "دور النوع الإجتماعى فى التنمية المستدامة بريف محافظة الشرقية"، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

22-سجا طه الزعبي ،عبدالغني عبداللطيف ،أحمد حسن جدوع (2013): تحديد أثر المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في مستوي مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي النباتي ، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية ، المجلد 9، العدد2.

23-سعيدة بن زاهي (2015):التفكير اللاعقلاني وعلاقته بالكدر الزواجي ،دراسة ميدانية على عينة من الزوجات بمدينة ورقلة ، شهادة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة مقاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

24-سمر عبدالوهاب أحمد المرسي (2013): أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بإدارة الوقت والسلوك الإنفاقي لدي بعض طلاب الجامعة ،رسالة دكتوراه ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة .

25-سوسن محمود حسن جاد (2009):مشروعات الأسر المنتجة ودورها في مواجهة الفقر في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير ، معهد دراسات البيئة ، جامعة عين شمس .

26-عارف ماطل الجريد(2007):التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي لدي العاملين بشرطة منطقة الجوف ،رسالة ماجستير ،أكاديمية نايف الربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

27-عبد القادر عوينان (2008): "تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية فى ظل التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

28-عبدالسلام أبوقحف (2006):إدارة الأعمال الدولية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية

29-عبدالله حمد محمد الجساسي(2011):أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي ، عمان .

30-عبيرمحمود الدويك،منار عبدالرحمن خضر (2011):أثر استخدام ربات الأسر لبعض الأجهزة المنزلية الحديثة على دافعيتهن للإنجاز وكفاءتهن الأدائية والإنتاجية ، مجلة بحوث كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، العدد (23) المنصورة، القاهرة.

31-عدلي علي أبوطاحون (2000):إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية – جامعة المنوفية ،الطبعة الأولي ،مصر.

32-عزة عبدالعليم سرحان (2000):اقتصاديات تصنيع ملابس من عوادم المصانع ومدي تقبل طلاب الجامعة لهذه النوعية من الملابس ،رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية بدمياط ،جامعة المنصورة .

33-علي السلمي (1995):إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية ، دار غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة.

34-فتيحة طويل (2013): "التربية البيئية ودورها فى التنمية المستدامة- دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

35-كمال منصور ، سماح صولح (2010) :الإطار المفاهيمي والمجالات الكبري ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد7، الجزائر.

36-لمياء محمد الإمبابي (2013):الإدارة المنزلية في ضوء معايير الجودة ،ط1، دار الزهراء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

37-محمد زكريا غنابزية و مفتاح بسيبسو فرج (2008): "التنمية المستدامة بين الاطار الفكرى والواقع العملى"، مؤتمر التنمية المستدامة فى ليبيا – نعم للتنمية اذا كانت مستدامة، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، طرابلس، ليبيا.

38-محمد نايف أبوكشك(2006):الإدارة المدرسية المعاصرة ،دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن .

39-محمد نسيم على سويلم(2015): "معلومات مختارة فى الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى"، دار الندى للطباعة، القاهرة، مصر.

40-مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2005):تجربة الإنتخابات البرلمانية 2008/2005 ،ندوة عن مشكلات تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية ، القاهرة.

41-مرفت المرنخ(2004):تقييم مدي تأثير بيئة العمل علي الرضا الوظيفي للعاملين وأدائهم لأعمالهم في منشأت القطاع الصناعي في قطاع غزة – دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

42-مريم أحمد الأسود (2008):علاقة التعليم بتمكين المرأة من المشاركة في التنمية المجتمعية بليبيا ،دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية ،جامعة الإسكندرية .

43-منور نجم (2013):دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية ،دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ،يوليو 2013.

44-مني مصطفي الزاكي (2002):التصميم الداخلي للمطبخ وأثره علي كفاءة ربة الاسرة في أداء الاعمال المنزلية ، رسالة دكتوراه منشورة، قسم إدارة المنزل والمؤسسات ، كلية الغقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية

45-موفق عرفه معروف (2010): "مستوى الوعى المائى لدى الطلبة معلمى العلوم بكليات التربية فى الجامعات الفلسطينية بغزة"، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

46-نعمة مصطفي رقبان (2005):علاقة إدارة مورد الأدوات والأجهزة المنزلية بالدافعية للإنجاز لدي ربات الأسر العاملات وغير العاملات بمحافظة المنوفية ، مجلة بحوث كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.

47-نعمة مصطفي رقبان (2008):الإدارة العلمية للشئون المنزلية ، مؤسسة أبحاث التقنية للمعلومات جامعة المنوفية.

48-نعمة مصطفي رقبان ،أميرة حسان دوام ،إيمان قطب (2016):التحفيز وعلاقته بالكفاءة الإنتاجية لربة الأسرة ،مجلة الإقتصاد المنزلي ،جامعة المنوفية ،العدد (3) يوليو .

49-نورا شعبان جودة الطوخي(2016):فاعلية برنامج إرشادي لتنمية كفاءة ربة الأسرة في الإستفادة من خامات البيئة المنزلية المستهلكة رسالة دكتوراه قسم إدارة المنزل والمؤسسات ، كلية الإقتصاد المنزلي جامعة المنوفية .

50-هناء محمد السيد(2001):التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام استراتيجية التدعيم وأداء القيادات النسائية لدورها دراسة مطبقة علي القيادات النسائية الريفية ، الفيوم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم ،القاهرة .

51-هند محمد إبراهيم (2007):تقويم برامج الأسر المنتجة لتنمية القدرات الإجتماعية للمرأة لمواجهة الضغوط الأسرية ، رسالة ماجستير ،كلية الإقتصاد المنزلي،جامعة حلوان.

52-هويدا الأحمد (2016):تمكين المرأة الريفية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق ، سوريا .

53-وداد سلمان عبدالرحمن أبو جامع (2015): دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية، دراسة حالة ، المناطق الجنوبية قطاع غزة ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،غزة.

54-يحي ملجم (2009):التمكين كمفهوم إداري معاصر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الثانية.

55-يزيد تقرارات ،مرادسي أحمد رشاد،بوطبه صبرينه(2017):الإقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث،مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية ، العدد الثامن ديسمبر 2017.

56- Adurba, A.L(2002):Nontraditional Occupations Empowerment and Women :Acase of Togolese Women .PHD the Pennsylvania State University.

57- Good،Dana(2002):Strategies to measure teaching effectiveness ،journal of education research vol(78)NO(22)P256-280

58- Risk،w(1994):AnImproved goal –oriented method for measuring productivity international journal of operations& production management،Vol .14.

59- Stefanie Lemke (2003): Empowered Women and The Need to Empower Men ،Gender Relation and Food Security in Black South African House Holds Journal of "Studies of Tribes"Vol 59 ،India.

60- Malhotra،A and Mather،M(1997):Do Schooling and Work Empower Women in Development Contries? Gender and Domestic Decisions in Srilanka ،Sociological Form Vol 12،No4،P 599-630.

61- Mason ،Smith (2003) : Women 's Empowerment and Social Contents :Results from Five،Asiam Countiers.

The Administrative and Productive Efficiency and its Relationship to Economic Empowerment of Rural Women in the Light of Sustainable Development Practices

Nihad Ali Badawi Rusas

Lecturer of Home and Institutions Management – Faculty of Specific Education

Abstract

The main objective of the research is to study the relationship between rural women's awareness of administrative and productive efficiency and its relationship to their economic empowerment in the light of sustainable development practices. The research followed the descriptive analytical approach. The research tools included the general data form - the questionnaire of the administrative efficiency of rural women in its aspects (planning- implementation- evaluation) - the questionnaire of the productive efficiency of rural women (desire to work - ability to work - innovation in work)- questionnaire of economic empowerment of rural women in its aspects (proper spending - the ability to produce goods- product marketing - waste recycling). After the standardization of the research tools, they were applied to (200) rural women in Menoufia Governorate, using the SPSS programme and following the statistical treatments to find the mean, standard deviation, T test, F test, LSD and simple correlation coefficient (R). One of the most important results of the research was the presence of a relationship between the rural women's awareness of administrative efficiency in its aspects and productive efficiency in its aspects and economic empowerment in its aspects. It is also found that there is a statistically significant relationship between age and administrative efficiency aspects, administrative efficiency aspects and economic empowerment aspects. There is a correlation statistically significant between educational level and administrative efficiency aspects, administrative efficiency aspects and economic empowerment aspects. There are differences in the awareness levels of the research sample in administrative efficiency in its aspects, and production efficiency in its aspects and economic empowerment in its aspects according to work in favour of the women workers. The main recommendations included: providing adequate financing for small and productive projects and giving loans and facilitating their procedures for rural women. Conducting training courses and workshops for the rural women on the preparation of economic feasibility studies for small productive projects, the implementation and management of these projects, training them on marketing methods and offering them technical and financial assistance to develop women's projects by specialists in the management of family and childhood institutions in order to promote the economic empowerment of women. Surveys and questionnaires can also be conducted on the most important problems facing rural women which hinder them from fulfilling their developmental role, finding solutions to these problems and presenting them to the supporting authorities of women.

Keywords: administrative efficiency- productive efficiency-rural women -economic empowerment- sustainable development practices.